

الدقم تفتح ذراعيها للاستثمارات الصناعية



تخصيص ١٧٧ كم^٢
للاستثمار الصناعي



١٤ جنسية تستثمر
في القطاع الصناعي



سوق صناعة الهياكل
الحديدية ينمو بشكل جيد



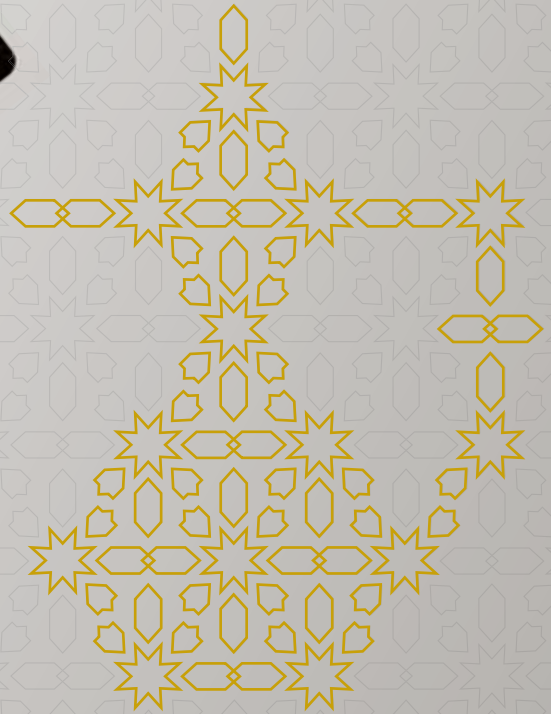
وفر أكثر مع بطاقات ميثاق الائتمانية

احصل على استرداد نقدي بنسبة ١%* عند
استخدامك لبطاقة ميثاق الائتمانية في أي
مكان في السلطنة.

استرداد نقدي 1%



يسري العرض من ١ أبريل
إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٨.





تقوم المؤسسة العامة للمناطق الصناعية منذ إنشائها عام 1993م بدور بارز في تعزيز موقع سلطنة عمان كمركز إقليمي رائد للصناعة وتقنية المعلومات والاتصالات، وروح المبادرة والابتكار والتميز؛ وذلك من خلال جذب الاستثمارات و توطين رأس المال الوطني، وإدخال التقنية الحديثة وإكساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم

رسالة المؤسسة:

جذب الاستثمارات الصناعية وتقديم الدعم المتواصل لها من خلال وضع الاستراتيجيات التنافسية إقليمية وعالميا، وإيجاد بنية أساسية متطورة، وتوفير خدمات القيمة المضافة، وتسهيل العمليات والإجراءات الحكومية

رؤية المؤسسة:

تعزيز مكانة عمان كمركز إقليمي ريادي في مجالات التصنيع، وتقنية المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتميز في مبادرات الأعمال.



المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
Public Establishment For Industrial Areas



+968 24170700



investorservices@peie.om



www.peie.om

حيث تنمو الأعمال



صناعي



لوجستي



منتجات سائلة



ببتروكيماويات

متوفرة الآن في قلب مركز السلطنة الاقتصادي الجديد

توفر ميناء الدقم وشركة أراضي الدقم الصناعية التابعة لها أراض واسعة في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. فإن كنت تسعى للبدء بأنشطتك اللوجستية بالقرب من الميناء أو تشييد منشأة صناعية أو للببتروكيماويات. نحن نوفر أراض وبمساحات مختلفة يمكنك من خلالها البدء بأعمالك التجارية على الفور مع قائمة مكتملة من الحوافز بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سواء أ كنت صاحب أعمال محلي أو مستثمر أجنبي.

للمزيد من المعلومات تواصل معنا الآن عبر **+٩٦٨ ٢٤٢٤٢٨٠٠**
او من خلال البريد الإلكتروني: **info@portduqm.com**





يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام



وتتبع هذه الأهمية
من خلال تلبية القطاع
الصناعي لاحتياجات الدول
من المنتجات ومساهمته في
التنمية وتوفير الآلاف من
فرص العمل

الصناعة مساهم رئيسي في التنمية والتوظيف

يسلّط هذا العدد من مجلة الدقم الاقتصادية الضوء على قطاع الصناعة بصفته أحد القطاعات الرئيسية للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد أولت الهيئة هذا القطاع جُلّ اهتمامها نظراً لأهميته الاقتصادية الكبيرة، فالصناعة هي مصدر القوة الاقتصادية للدول التي اهتمت بها وسعت إلى تطويرها وتشجيع الاستثمار فيها.

وتتبع هذه الأهمية من خلال تلبية القطاع الصناعي لاحتياجات الدول من المنتجات ومساهمته في التنمية وتطوير نمط الحياة وإيجاد الآلاف من فرص العمل وتوفير مجالات رحيبة لاستثمارات القطاع الخاص فضلاً عن دوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد سعت الهيئة لترجمة الأهمية المتزايدة للقطاع الصناعي في العديد من خططها وبرامجها، فقد تم تخصيص مساحات كبيرة للاستثمار الصناعي تواكب تطلعات ورغبات المستثمرين في مختلف مجالات الاستثمار، ولا توجد لدى الهيئة أي إشكالية فيما يتعلق بالمساحة التي يحتاج إليها المستثمرون، إذ أن لدينا مساحات كافية لأي مصنع يرغب المستثمر في إقامته بالمنطقة. وفي ظل اهتمام الهيئة بالتخطيط الحضري تم تخصيص مناطق منفصلة لكل مجال من مجالات الاستثمار الصناعي، فمناطق الصناعات الثقيلة توجد في مواقع بعيدة عن مناطق الصناعات المتوسطة أو الخفيفة أو الصناعات السمكية، ويساعد هذا التقسيم في توفير متطلبات نمو كل قطاع من هذه القطاعات كما يساهم أيضاً في تحقيق أكبر معايير الالتزام بالمحافظة على البيئة في المنطقة.

وإننا من خلال هذا الملف نوجه الدعوة للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والاستفادة مما توفره الهيئة من مزايا وتسهيلات وحوافز متنوعة مدعّمة بتوفّر وسائل نقل متعددة لتصدير المنتجات الصناعية سواء عن طريق ميناء الدقم أو المطار أو شبكة النقل البري.

مجلة فصلية متخصصة في شؤون
المناطق الاقتصادية والحرّة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية
الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نبهان المعمري

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير

ص. ب: ٢٥
الرمز البريدي: ١٠٣
بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:

+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٧٢
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٤٠

الفاكس:

+ ٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

البريد الإلكتروني:
magazine@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني:
www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث
المتخصصة والدراسات الأكاديمية



٩

تدشين مركز البيانات والخدمات السحابية
بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



١٢

مشاريع جديدة لتمكين ميناء الدقم والمصفاة من
تأدية أدوارهما في التنمية الاقتصادية



٢٢

توقيع اتفاقيات الأعمال الهندسية والإنشائية
والمشتريات لتشيد مجمع مصفاة الدقم



٥٣

دراسة بحثية حديثة تؤكد: التشريعات المنظمة للعمل
والاستثمار بالدقم من أفضل الأنظمة القانونية في السلطنة

اسماعيل البلوشي:
تخصيص ١٧٧
كيلومترا مربعا
للاستثمار في
الأنشطة الصناعية
بالدقم

١٩



هلال الحسني:
جذب مطورين
رئيسيين للمناطق
الصناعية الجديدة

٣٣



٢٦

جمعة الحميدي: نجحنا في الوصول إلى أسواق
البرازيل وماليزيا وتايلاند وأندونيسيا



٤٤

المحطة الواحدة بالدقم تباشر أعمالها
من المبنى الجديد للهيئة

جوي جوش:
الدقم تحتل مركزا
بارزا في أولويات
التسويق الرئيسية
للشركة

٣٧



٤٦

بدء الأعمال الإنشائية لأول مركز تجاري متكامل بالدقم

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
سلطنة عمان Sultanate of Oman

الدقم.. بيئة استثمارية واعدة



توفر المنطقة الاقتصادية الخاصة
بالدقم في سلطنة عمان فرصا
استثمارية متنوعة في الصناعات
الثقيلة والخدمات اللوجستية والتجارة
والسياحة والثروة السمكية مع حوافز
استثمارية متنوعة تشمل:

- إعفاءات ضريبية تمتد إلى (30) سنة قابلة للتجديد.
- منح حق الانتفاع بالأرض لفترات زمنية تصل إلى (50) سنة قابلة للتجديد.
- تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للمستثمرين عبر المحطة الواحدة.

وتتميز المنطقة بـ :

- موقع استراتيجي على بحر العرب وقرب خطوط الملاحة العالمية.
- مناخ معتدل على مدار العام.
- (2000) كم² من الأراضي المتاحة للمستثمرين في المرحلتين الأولى والثانية من التطوير.
- ميناء متعدد الأغراض.
- حوض جاف لإصلاح السفن.
- مصفاة نفط ومنطقة للصناعات البتروكيماوية.
- مطار إقليمي.
- شبكة متكاملة من الطرق الاسفلتية.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف: 968+ 24507500

فاكس: 968+ 24587400

ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103 ، بريق الشاطئ

البريد الإلكتروني: info@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني: www.duqm.gov.om

يعد ثالث مركز من نوعه لشركة عمان داتا بارك في السلطنة تدشين مركز البيانات والخدمات السحابية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

يحيى الجابري:
تأسيس المركز
يعد بداية عهد
سوق الخدمات
السحابية
بالمنطقة

المركز يخدم
أهداف الهيئة
في نشر الحلول
التقنية التي تهين
الدقم لتكون
مدينة ذكية

استخدام الحوسبة
السحابية يساهم
في خفض تكاليف
تشغيل وصيانة
مراكز البيانات
والبنية الأساسية
لتقنية المعلومات



رئيس الهيئة ورئيس مجلس إدارة
عمان داتا بارك أثناء افتتاح المركز

الدقم - الدقم

الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي أكد على أهمية المركز في تسهيل أعمال المؤسسات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة من خلال ما يقدمه من حلول وخدمات تقنية. وقال معاليه إن تأسيس هذا المركز بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يعد بداية عهد سوق الخدمات السحابية بالمنطقة، ويخدم أهداف الهيئة في نشر الحلول التقنية التي تهين الدقم لتكون مدينة ذكية، معرباً عن أمله في أن تستفيد المؤسسات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة من الخدمات التي يقدمها المركز.

تشجيع للانتقال إلى الخدمات السحابية
من جانبه قال سامي بن أحمد الغساني رئيس مجلس إدارة شركة عُمان داتا بارك: إنه من خلال مركز البيانات، سيضمن مديرو المعلومات بأن بياناتهم ستستضاف في مركز بيانات محلي يتوافق تماماً مع قوانين حماية البيانات في السلطنة. وأضاف: حين تدرك المؤسسات بأن مركز البيانات يقع في الدقم بدلاً من الدول الأجنبية فإن ذلك سيمنحها الثقة للانتقال إلى السحابة.

دشنت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ٢٠ فبراير ٢٠١٨ مركز البيانات والخدمات السحابية الذي أنشأته شركة عمان داتا بارك ضمن مساهمتها في النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة. ويعتبر مركز البيانات والخدمات السحابية بالدقم ثالث مركز من نوعه تنفذه شركة عمان داتا بارك في السلطنة، ويهدف إلى توفير مجموعة واسعة من الخدمات السحابية للجهات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة، كما أنه يوفر قدرًا أكبر من الموثوقية والسرعة وتقليص مدة التعطل بالمقارنة مع الوصول إلى الخدمات السحابية عبر مراكز البيانات في الأسواق الدولية، إضافة إلى أنه سيساهم في خفض تكاليف الاتصال الدولي التي كانت تمثل عائقاً أمام الشركات للانتقال إلى السحابة.

سوق الخدمات السحابية

رعى حفل التدشين معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة





رئيس الهيئة يعلن تدشين المركز

تخدم حاليا أكثر من ٤٠٠ مؤسسة على مدار الساعة سواء كان في قطاع البنوك أو قطاع النفط والغاز والقطاعات المهمة الأخرى. وأشار إلى أن حجم النفقات التي ستوفرها الشركات من خلال استخدامها لهذه الخدمات خلال ٣ إلى ٥ سنوات لا يقل عن ٤٥٪.

تشجيع الاستثمار في القطاع

من جهة أخرى، قال المهندس عمر بن سالم الشنفرى نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات للعمليات إن الهيئة تعمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تقديم الخدمات السحابية نظرا لما تحتويه هذه المشاريع من خدمات متنوعة، معربا عن أمله في أن تنتشر هذه الخدمات في مختلف محافظات السلطنة نظرا لفوائدها المتعددة.

عرض مرئي

وتم خلال الحفل تقديم عرض مرئي حول شركة عمان داتا بارك وأبرز الخدمات التي تقدمها في مجال الأمن المعلوماتي كونها إحدى الشركات

الإصدار الثاني من الأنظمة السحابية

من جهته قال المهندس مقبول بن سالم الوهبي الرئيس التنفيذي لشركة عمان داتا بارك إن تدشين المركز بالدقم يأتي ضمن إطلاق الشركة الإصدار الثاني من الأنظمة السحابية بهدف تحقيق سرعة في خدمات الحاسب الآلي، مؤكدا أن الشركة تحرص على تحقيق أعلى معايير أمن المعلومات والبيانات.

وأكد الوهبي أن المركز سيواكب استراتيجيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستقطابها المزيد من الاستثمارات ويقدم خدماته للشركات والمستثمرين العاملين في المنطقة، مضيفا أن المركز سيعمل على استقطاب المزيد من المستثمرين الذين يحتاجون لمثل هذه الخدمات ويسهل عليهم عملية الحوسبة السحابية ومركز البيانات وغيرها من الأمور المرتبطة بهذا الجانب.

خدمات متنوعة

وأوضح أن الشركة تطمح إلى تقديم خدماتها على المستوى الإقليمي وهي حاليا تعمل على دراسة حول جدوى توسعها في المنطقة، مبينا أن الشركة



مقبول الوهبي يلقي كلمته خلال حفل التدشين

سامي الفساني:
وجود مركز
بيانات محلي
يمنح المؤسسات
الحكومية
والخاصة
الثقة للانتقال
إلى الخدمات
السحابية

مقبول الوهبي:
إطلاق الإصدار
الثاني من الأنظمة
السحابية
والتركيز على
توفير معايير
عالية في أمن
المعلومات وحفظ
البيانات



رئيس مجلس إدارة الهيئة يستمع إلى شرح عن الخدمات التي يقدمها المركز

عمر الشنفرى:
هيئة تقنية
المعلومات تشجع
القطاع الخاص
على الاستثمار في
تقديم الخدمات
السحابية

الشركة تقدم
خدماتها لأكثر
من ٤٠٠ مؤسسة
وتدرس التوسع
الإقليمي في
المنطقة

من حلول تقنية في خفض تكاليف تشغيل وصيانة مراكز البيانات والبنية الأساسية لتقنية المعلومات بالمؤسسات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما أنه يمكنها من رفع وخفض قدرات الحوسبة الاستيعابية لتلبية احتياجات الأعمال المتغيرة، بحيث يمنحهم المرونة المطلوبة للابتكار والنمو بأقل قدر من المخاطر.

وتعتبر شركة عُمان داتا بارك أول مزود للخدمات المُدارة في السلطنة لتقديم حلول تقنية المعلومات مثل استضافة السيرفرات (الخوادم) المُدارة، وخدمات الحوسبة السحابية، والتطبيقات المستضافة، وغيرها من الخدمات الأخرى.

وقد قامت شركة عُمان داتا بارك الحاصلة على شهادة الإيزو (٢٧٠٠١: ٢٠١٣) بتطوير العديد من الحلول التقنية لمواكبة التوسع في احتياجات السوق، بما في ذلك استمرارية الأعمال والتعاون والتواصل والاتصال والأمان، كما أن الخدمات التي تقدمها الشركة في مجال تقنية المعلومات تعد ضمن الأكثر موثوقية وأماناً في دول مجلس التعاون الخليجي وتتوافق مع جميع المعايير الدولية.

العاملة في هذا المجال. وتطرق العرض الى أهم الحلول والأنظمة التي يقدمها مركز العمليات الأمنية لعُمان داتا بارك التي تتعلق بتوفير أمن البيانات والتطبيقات والأدوات المتاحة لتأمينها وحمايتها.

كما استعرض الخدمات الأمنية المتعلقة بالخدمات السحابية العامة كتأمين المواقع الإلكترونية، والخدمات التي تقوم الشركة بتقديمها خلال عام ٢٠١٨م كتمارين اختبار الأمن السيبراني وأخرى تختص بحماية المراسلات الفورية بالمؤسسة، واختبارات التأكد من جاهزية الدفاع ضد الهجمات الإلكترونية ومراقبة تسريب البيانات في المؤسسات.

تقديم خدمات إضافية

ويقع المركز في المبنى الجديد لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويرتبط بمركز البيانات الرئيسي لشركة عمان داتا بارك في محافظة مسقط؛ الأمر الذي يقدم خدمات إضافية للمؤسسات التي تستفيد من الحلول الرقمية التي تقدمها الشركة.

ويساهم استخدام الحوسبة السحابية وما توفره



مشاريع جديدة لتمكين ميناء الدقم والمصفاة من تأدية أدوارهما في التنمية الاقتصادية

لاستكمال تنفيذ أعمال البنية الأساسية للمنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم.

طريقان جديدا

ويعتبر مشروع الطريقين رقم (١) و(٥) من المشاريع الحيوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويربطان منطقة ميناء الدقم بالمصفاة والعديد من المشاريع الاستراتيجية التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة في منطقة الصناعات الثقيلة، وتساهم المشاريع الجديدة في تمكين ميناء الدقم والمصفاة من تأدية أدوارهما في التنمية الاقتصادية. ويعتبر الطريق رقم (١) امتداداً للطريق القائم والمنفذ سابقاً ضمن مشاريع ميناء الدقم -مشروع الحزمة الأولى (IP1) ويبدأ من حيث ينتهي الطريق القائم بالقرب من التقاطع المؤدي إلى شركة عمان للحوض الجاف وينتهي عند الطريق الرئيسي (طريق السلطان سعيد بن تيمور)، فيما يبدأ الطريق رقم (٥) من التقاطع القائم الذي يربط طريقي (١) و(٦)

مسقط - الدقم :

تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ العديد من المشروعات في قطاعات البنية الأساسية بهدف تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار وقع معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ١٥ فبراير ٢٠١٨ اتفاقية تنفيذ الطريقين رقم (١) و(٥) بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتكلفة حوالي ٣٨,٨ مليون ريال عماني، واتفاقية تنفيذ أعمال التصميم التفصيلية والإنشاء لممر الخدمات من مصفاة الدقم إلى رصيف المواد السائلة والسائبة بميناء الدقم بتكلفة نحو ٩,٦ مليون ريال عماني. وستقوم شركة خالد بن أحمد وأولاده بتنفيذ المشروع الأول خلال ٢٧ شهرا من تاريخ الإسناد، فيما ستقوم شركة القرم للمشاريع والصيانة بالاشتراك مع شركة بتيل بتنفيذ المشروع الثاني خلال ٥٤٨ يوما. ويأتي تنفيذ المشروعين ضمن جهود الهيئة

إنشاء الطريقين
(١) و(٥) بمنطقة
الميناء بنحو ٣٨,٨
مليون ريال

تنفيذ أعمال
التصميم
التفصيلية والإنشاء
لممر الخدمات
من مصفاة الدقم
إلى رصيف المواد
السائلة والسائبة



توقيع اتفاقية إنشاء ممر الخدمات من المصفاة إلى رصيف المواد السائلة



الطريقان

الجديدان يربطان

منطقة ميناء

الدقم بالمصفاة

ومشروعات

الصناعات الثقيلة

وتتضمن أعمال المشروع: إنشاء ممر خدمات خاص بمنتجات المشتقات النفطية للمصفاة وملحقاتها من كابلات وطرق ودرجات خاصة من السياج بحسب ما يتطلبه نوع الحماية لمثل هذه المشاريع، ويمتد الممر من موقع مصفاة الدقم وحتى رصيف التصدير الواقع بميناء الدقم وذلك بطول ٦,٥ كيلومتر وبعرض ٣٧,٢ متر وعدد من نقاط الالتفاف الأفقي بحسب التصميم. ويتضمن المشروع جميع الأعمال المطلوبة لتهيئة الممر لمد أنابيب التصدير وملحقاتها من حيث تأهيل التربة والمحافظة على المستويات الهندسية المطلوب توافرها بحسب التصميم والاشتراطات الفنية. كما يتضمن المشروع إقامة الطرق بطول الممر وتنفيذ جسور لعبور الأنابيب حيث ان عددا من الأودية والقنوات تقطع المسار مما يستوجب إقامة عبارات علوية للأنابيب تفاديا لأي عقبات من شأنها إعاقة عملية نقل المنتجات النفطية المنتجة بغرض التصدير. كما أن المشروع يتضمن إنشاء سياج بالطول ذاته من الجهتين للمحافظة على أنابيب المنتجات من العبث والتخريب.

وينتهي عند رصيف المواد السائلة والسائبة بميناء الدقم.

ووفقا للاتفاقية سيتم ربط الطريقين (١) و(٥) بطريق السلطان سعيد بن تيمور من خلال إنشاء طريق مزدوج بطول (١,٦٢) كم.

ويبلغ طول الطريق رقم (١) حوالي ٣,٩٣ كم وهو طريق مزدوج يتألف من مسارين في كل اتجاه، في حين يبلغ طول الطريق رقم (٥) حوالي ٣,٣ كم وهو طريق مزدوج أيضا، وستتم إنارة الطرق الجديدة بنظام (LED).

وتتضمن الاتفاقية أيضا إنشاء طريقين للخدمات بطول نحو ٦,٧ كم، وتنفيذ أعمال تحسين التربة (السبخة) وإنشاء قنوات لتصريف المياه.

ممر الخدمات الخاص بمصفاة الدقم

أما مشروع إنشاء ممر الخدمات الخاص بمصفاة الدقم فيعتبر أحد المشاريع الأساسية الواجب تنفيذها بغرض إنشاء المصفاة التي تعد من أكبر الاستثمارات في المنطقة.



توقيع اتفاقية إنشاء الطريقين ١ و٥



ربط طريق السلطان

سعيد بن تيمور

بميناء الدقم

والمصفاة .. وإنشاء

طرق خدمات

وقنوات لتصريف

المياه

ضمن فعالية مقابلات الدقم للتدريب والتشغيل «مستقبلك معنا» الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية توفر ٢٧٠ فرصة عمل للشباب العماني



الدقم - الدقم :

بمحافظة الوسطى وذلك بالتعاون مع الشركات العاملة بالمنطقة، وتعمل الهيئة من خلال العديد من الفعاليات والبرامج على تعزيز ودعم تنمية الموارد البشرية وتشجيع الشباب على العمل في المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة.

ويأتي انعقاد هذه الفعالية استكمالاً للجهود التي تبذلها الهيئة من خلال لجنة تنمية المجتمع المحلي ودائرة الشراكة والتنمية بالهيئة والاهتمام الذي توليه في مجال المسؤولية الاجتماعية لتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل.

الجدير بالذكر ان هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قامت بالعديد من المبادرات والبرامج التدريبية وقدمت عددا من المنح الدراسية بهدف تأهيل الشباب العماني للعمل في مختلف الشركات الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

قدمت الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٢٧٠ فرصة عمل من بينها ١٤٠ فرصة عمل مباشرة و١٣٠ فرصة تدريب مقرون بالتشغيل.

جاء ذلك خلال فعالية مقابلات الدقم لعام ٢٠١٨ لفرص التدريب والتشغيل التي نظمتها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والصندوق الوطني للتدريب تحت عنوان (مستقبلك معنا) وذلك بفندق كراون بلازا الدقم.

وشهدت الفعالية حضورا جيدا من الشباب الراغبين بالعمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والاستفادة من الخبرات المحلية والعالمية العاملة في المنطقة والمساهمة في التنمية التي تشهدها البلاد. وتأتي هذه الفعالية ضمن جهود الهيئة لتوفير فرص العمل المناسبة لأبناء الدقم والولايات الأخرى

توفير ١٤٠ فرصة
عمل مباشرة و١٣٠
فرصة تدريب
مقرون بالتشغيل

إتاحة المجال أمام
الشباب للاستفادة
من الخبرات
المحلية والعالمية
العاملة بالمنطقة

تنفيذ العديد من
البرامج والمبادرات
لتنمية الموارد
البشرية وتشجيع
الشباب على العمل
في مشروعات
الدقم



اعتماد ١١ مخططا للاستثمارات الصناعية العام الماضي

القطاع الصناعي يستحوذ على ٧٨,٥٪ من إجمالي عدد قطع الأراضي المخصصة في ٢٠١٧

الدقم - الدقم

من إجمالي عدد قطع الأراضي التي تم تخصيصها للاستثمار العام الماضي.

الصناعات الخفيفة في الصدارة

واستحوذ قطاع الصناعات الخفيفة على أكبر عدد من قطع الأراضي المخصصة للاستثمارات الصناعية في عام ٢٠١٧ بـ ٢٦ أرضاً، فيما تم تخصيص ٢٠ قطعة أرض للاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة و٧ أراضٍ في قطاع الصناعات المتوسطة وأرضين للاستثمار في الصناعات السميكية.

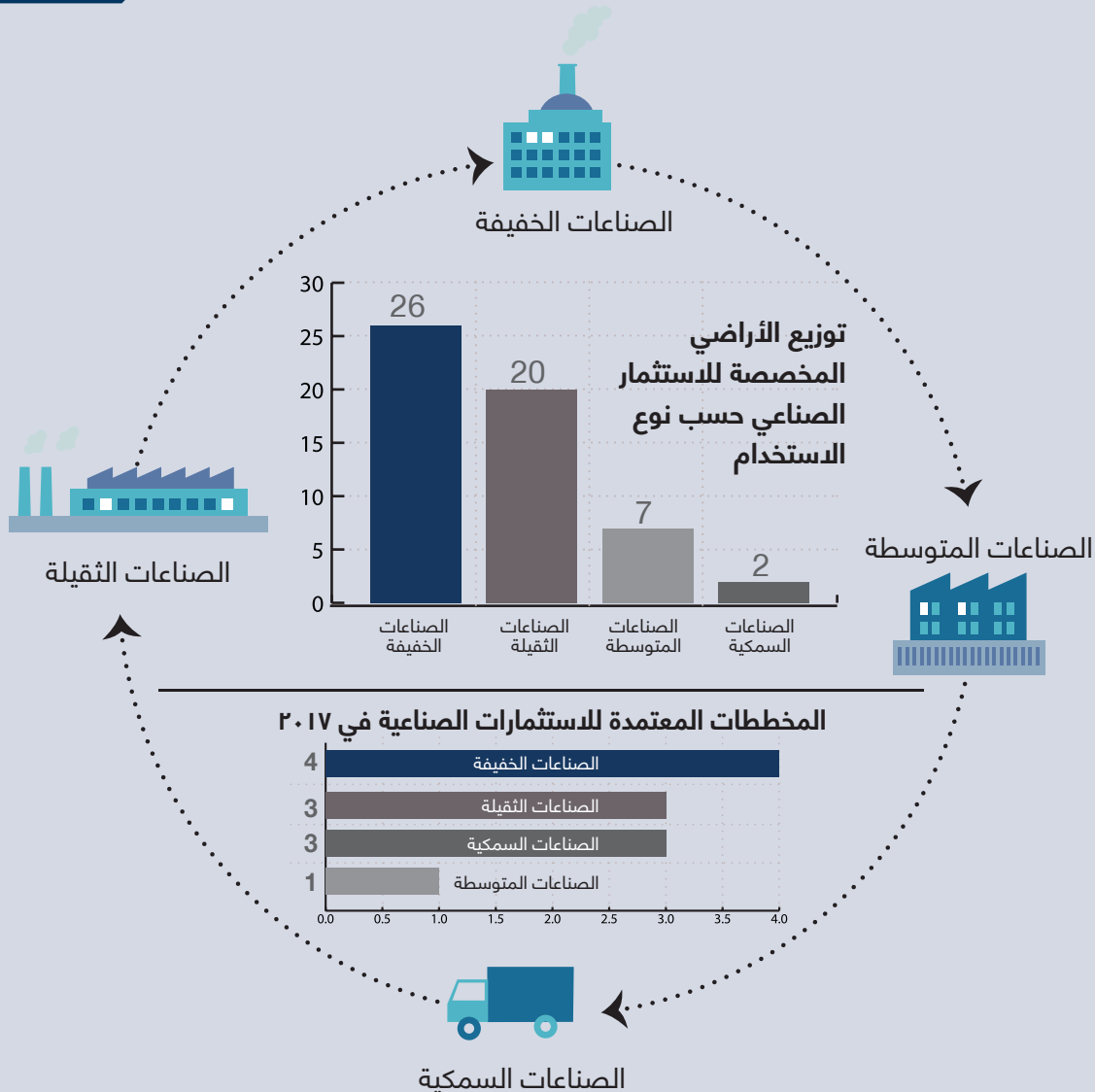
وشهد العام الماضي إقبالا كبيرا على الاستثمار في مجال المباني السكنية التجارية وقامت الهيئة بتخصيص ٧٠ قطعة أرض للاستثمار في هذا القطاع، فيما تم تخصيص ٣ أراضٍ للاستخدام اللوجستي وأرض واحدة للاستثمار السياحي.

اعتمدت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم العام الماضي ١١ مخططا للاستثمار في القطاع الصناعي لتلبية الإقبال المتزايد من الشركات الصناعية للاستثمار في المنطقة.

وبلغ عدد المخططات الجديدة في منطقة الصناعات الخفيفة المتنوعة ٤ مخططات، فيما تم اعتماد ٣ مخططات في منطقة الصناعات الثقيلة و٣ مخططات أخرى للاستثمار في قطاع الصناعات السميكية ومخطط واحد للاستثمار في منطقة الصناعات المتوسطة.

وشهد العام الماضي تخصيص ٥٥ قطعة أرض للاستثمار في القطاع الصناعي من بين ٨٣ أرضاً تم تخصيصها للاستثمار في مختلف القطاعات المتاحة بالمنطقة ليستحوذ القطاع الصناعي على ٧٨,٥٪

تخصيص ٥٥
قطعة أرض
للاستثمار في
القطاع الصناعي



تخصيص ١٧٧ كيلومترا مربعا للاستثمار في الأنشطة الصناعية بالدقم



قيمة اقتصادية عالية تحققها
الصناعات البتروكيمياوية للمنطقة

الدقم - **الدقم** :

خصصت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مساحة تقدر بنحو ١٧٧,٥ كيلومتر مربع لتوطين الأنشطة الصناعية ضمن عدة مناطق صناعية تشمل الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمشروعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وسكة الحديد والصناعات السمكية. وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن هذه المساحة سيتم تطويرها على عدة مراحل وفقا لمستوى الإقبال والنمو الذي تشهده المنطقة، مشيرا إلى أنه تم تخصيص ٧٣,٥ كم مربع للصناعات الثقيلة و٥١,٤ كم مربع للصناعات المتوسطة و٢٣,٧ كم مربع للصناعات الخفيفة و٧,٥ كم مربع للصناعات السمكية و٥ كم مربع لمشروعات الطاقة المتجددة.





صورة حديثة لمبنى الهيئة بالدقم الذي انتقل إليه الموظفون مؤخرا ضمن الجهود المبذولة لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين

إسماعيل بن أحمد البلوشي إن الاستثمارات الصناعية المتوقع إنشاؤها بالدقم خلال الفترة المقبلة تبلغ حوالي ١١,٢ مليار ريال عماني من بينها مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيمياوية بتكلفة تصل إلى حوالي ٦,٥ مليار ريال عماني (حوالي ١٧ مليار دولار) والمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم بتكلفة تصل إلى نحو ٤,١ مليار ريال عماني (حوالي ١٠,٧ مليار دولار) بالإضافة إلى ٨٥ مشروعا صناعيا متنوعا بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٣٤,٢ مليون ريال عماني، من بينها مصنعان للأسمنت الأول بتكلفة ٢٦٥ مليون ريال عماني لشركة اسمنت الوسطى والثاني بتكلفة ١٧٠ مليون ريال عماني لشركة مشاريع الدقم للأسمنت، ومشروع تصنيع الحافلات الذي سيقام بشراكة استراتيجية بين السلطنة ودولة قطر بنحو ٣٤,٦ مليون ريال عماني، ومصفاة سيباسك التي تبلغ تكلفة المرحلة الأولى منها حوالي ٢٤ مليون ريال عماني بالإضافة إلى العديد من المشروعات الصناعية الأخرى التي تتوزع على مختلف المناطق الصناعية بالدقم.

وأوضح أن خارطة المستثمرين تشير إلى أن عدد الجنسيات المستثمرة في القطاع الصناعي تبلغ ١٤ جنسية تشمل السلطنة والكويت والصين والهند وقطر وإيران ودولة الإمارات ومصر والعراق وإيرلندا وكازاخستان والأردن وباكستان وسوريا.

الصناعة محرك رئيسي للمنطقة

وأكد في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية أن الهيئة تولي أهمية كبيرة للقطاع الصناعي باعتباره محركا رئيسيا للمنطقة، مشيدا بأهمية الأنشطة الصناعية في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين وتوفير السلع التي يحتاج إليها المجتمع، وقال إن الهيئة تعمل على ترجمة هذه الأهداف إلى فرص حقيقية من خلال التسهيلات التي تقدمها للقطاع الصناعي وتشجيعها للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في المنطقة.

الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي

ونوه بما تقدمه الحكومة من دعم للقطاع الصناعي، وقال إن الحكومة استثمرت مبالغ ضخمة لتشييد البنية الأساسية التي تمكن المنطقة من استقطاب مختلف الاستثمارات وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية، كما أن الحكومة تعتبر أبرز المستثمرين في القطاع الصناعي من خلال المشروعات التي تنفذها شركة النفط العمانية كمصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيمياوية، ومحطة رأس مركز لتخزين النفط، وتوصيل الغاز إلى المنطقة، وتوفير الخدمات للمنطقة الصناعية.

حجم الاستثمارات الصناعية

وحول حجم الاستثمارات الصناعية في الدقم قال



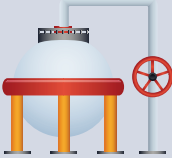
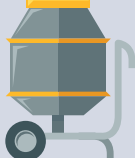
المدينة الصناعية الصينية تتطلع لإنشاء ٣٥ مشروعا متنوعا

١١,٢ مليار
ريال إجمالي
الاستثمارات
الصناعية
المتوقعة خلال
الفترة المقبلة

مصفاة الدقم
ومجمع الصناعات
البتروكيمياوية
تتصدر المشاريع
الصناعية..
والمدينة
الصينية ثانيا

توفير مناطق
صناعية متنوعة
تشمل الصناعات
الثقيلة
والمتوسطة
والخفيفة
والسمكية

أكبر 10 مشروعات صناعية من حيث قيمة الاستثمار

مصنع اسمنت  عمان  265,000,000	المدينة الصناعية الصينية  الصين  4,117,402,800	مصفاة نفط ومجمع صناعات بتروكيماوية  الكويت  6,541,617,000															
مصنع إنتاج حامض السيلاسيك  الهند  24,000,000	تجميع وتصنيع الحافلات والسيارات  قطر  34,632,360	مصنع اسمنت  عمان  170,000,000															
كسارة  عمان  4,000,000	تصنيع الغاز الصناعي والمنزلي  الأردن  5,000,000	مصنع منتجات الأسماك  الهند  6,000,000															
مصنع منتجات سمكية  الهند  2,700,000	حجم الاستثمارات الصناعية بالمنطقة <table> <tr> <th>الرقم</th><th>المشروع</th><th>حجم الاستثمار (ريال عماني)</th></tr> <tr> <td>١</td><td>مصفاة نفط ومجمع صناعات بتروكيماوية</td><td>٦,٥٤١,٦١٧,٠٠٠</td></tr> <tr> <td>٢</td><td>المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم</td><td>٤,١١٧,٤٠٢,٨٠٠</td></tr> <tr> <td>٣</td><td>مشروعات صناعية متنوعة تصل إلى حوالي ٨٥ مشروعا</td><td>٥٣٤,٢٣٥,٣٦٠</td></tr> <tr> <td colspan="2">الإجمالي</td><td>١١,١٩٣,٢٥٥,١٦٠</td></tr> </table>		الرقم	المشروع	حجم الاستثمار (ريال عماني)	١	مصفاة نفط ومجمع صناعات بتروكيماوية	٦,٥٤١,٦١٧,٠٠٠	٢	المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم	٤,١١٧,٤٠٢,٨٠٠	٣	مشروعات صناعية متنوعة تصل إلى حوالي ٨٥ مشروعا	٥٣٤,٢٣٥,٣٦٠	الإجمالي		١١,١٩٣,٢٥٥,١٦٠
الرقم	المشروع	حجم الاستثمار (ريال عماني)															
١	مصفاة نفط ومجمع صناعات بتروكيماوية	٦,٥٤١,٦١٧,٠٠٠															
٢	المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم	٤,١١٧,٤٠٢,٨٠٠															
٣	مشروعات صناعية متنوعة تصل إلى حوالي ٨٥ مشروعا	٥٣٤,٢٣٥,٣٦٠															
الإجمالي		١١,١٩٣,٢٥٥,١٦٠															

محطة رأس مركز لتخزين النفط

الأعمال
التشغيلية
2020

سعة تخزينية
تصل إلى
200 مليون برميل

استيعاب
ناقلات النفط
بجميع أحجامها

التخزين
الاستراتيجي
على المدى
البعيد

التخزين
التجاري على
المدى القصير

المرحلة الأولى
6.5 مليون
برميل

الأعمال
الإنشائية
2018

تعتزم إنشاء حوالي ٣٥ مشروعا صناعيا في عدد من القطاعات، موضحا أن الهيئة خصصت حوالي ١١٧٢ هكتارا أي ١١,٧ كم مربع لإنشاء المدينة الصناعية التي ستقام في ثلاثة مواقع منفصلة هي منطقة الصناعات الثقيلة ومنطقة الصناعات المتوسطة والمنطقة السياحية التي سيتم فيها إنشاء فندق من فئة ه نجوم.

الترويج للفرص الاستثمارية

وتتطرق في حديثه إلى جهود الهيئة في الترويج للفرص

الصناعات المستهدفة

وحول الصناعات التي تستهدفها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قال إسماعيل بن أحمد البلوشي إن الهيئة تركز على المشاريع الاستراتيجية التي تحقق قيمة اقتصادية عالية وتدعم في نفس الوقت نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم العديد من الخدمات للشركات الكبرى. مشيرا إلى أن استراتيجية الهيئة في هذا المجال أسفرت عن استقطاب العديد من المشروعات الصناعية المهمة كالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم التي

الدقم تواكب

متطلبات

الشركات

الصناعية الكبرى

في الحصول

على قطع

الأراضي اللازمة

لمشروعاتها

حوافز ومزايا الاستثمار في القطاع الصناعي بالدقم

- المستثمر في المشروع المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو أي قانون آخر.
- الإعفاء من أي قيود على جلب وتداول وتحويل العملات الأجنبية، بما في ذلك تحويل رأسمالها المستثمر وأرباحها خارج المنطقة.
- الإعفاء من تطبيق أحكام قانون الوكالات التجارية.
- السماح للمشروعات بفتح مكاتب تمثيل تجاري لها خارج المنطقة شريطة تسجيلها وفقا لأحكام القوانين النافذة.
- السماح باستيراد كافة أنواع البضائع المسموح تداولها في السلطنة دون إذن أو تصريح أو ترخيص مسبق، ما لم تكن مصنعة كمواد متفجرة أو كيميائية فيجب أن يتبع بشأن استيرادها القواعد المنصوص عليها في القوانين والنظم ذات الصلة النافذة في السلطنة.
- تسهيل تقديم كافة الخدمات اللازمة للمشروعات من خلال المحطة الواحدة، بما في ذلك خدمات القيد بالسجل التجاري وإصدار جميع التراخيص والتصاريح والموافقات والتأشيرات.
- الدقم .. مدينة متكاملة تضم عددا من المناطق الاستثمارية في قطاعات السياحة والتجارة والخدمات اللوجستية.

- موقع مميز على بحر العرب المطل على المحيط الهندي.
- توفير مناطق صناعية متنوعة تلبي رغبات المستثمرين.
- ميناء متعدد الأغراض يتيح للمستثمرين الصناعيين التصدير والاستيراد عبره.
- توفير مساحة الأرض التي يحتاج إليها المستثمر.
- إنشاء مصفاة للنفط ومجمع للصناعات الثقيلة.
- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاثين سنة ميلادية من تاريخ بدء النشاط قابلة للتجديد.
- الإعفاء من الضريبة الجمركية للبضائع المستوردة من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع المصدرة من المنطقة إلى الخارج.
- حق الانتفاع بأراضي الدولة الكائنة في المنطقة لمدة تصل إلى خمسين سنة ميلادية قابلة للتجديد مددا مماثلة وفق القواعد التي تحددها الهيئة.
- جواز أن يكون رأسمال المشروع مملوكا بالكامل لغير العمانيين وذلك استثناء من قانون الشركات التجارية وقانون استثمار رأس المال الأجنبي.
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال

تقديم حزمة

متكاملة من

المزايا والحوافز

المشجعة

للاستثمار

كالإعفاءات

الضريبية

والجمركية ومنح

حق الانتفاع

لفترة زمنية

طويلة



نركز على

المشاريع

الاستراتيجية

التي تحقق قيمة

اقتصادية عالية

وتدفع المشاريع

الصغيرة للنمو



١٤ جنسية

تستثمر في

القطاع الصناعي

بالدعم



الحملات

الترويجية

ساهمت في

استقطاب العديد

من المشروعات

الصناعية

٥٠٠ ببسة للمتر المربع سنويا في منطقة الصناعات الثقيلة و ٨٥٠ ببسة في منطقة الصناعات المتوسطة وريال واحد في منطقة الصناعات الخفيفة. وقال ان المنطقة تتميز كذلك بتنوع مجالات الاستثمار في القطاع الصناعي لتشمل الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة والصناعات السمكية والاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة وبهذا تواكب الهيئة متطلبات المستثمرين الصناعيين، كما أن قرب الدقم من المواقع التي تتواجد بها المواد الخام المعدنية يساهم في توفير فرص استثمارية للشركات الراغبة بالاستثمار في هذا القطاع.

الاهتمام بالبيئة

وقال انه رغم الاهتمام الذي توليه الهيئة للقطاع الصناعي إلا أنها في الوقت نفسه ملتزمة بحماية البيئة من التلوث، ولهذا راعت في تخطيط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن تكون منطقة الصناعات الثقيلة بعيدة عن المناطق السكنية والمناطق الاستثمارية الأخرى، كما أن الهيئة تطبق تشريعات صارمة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث وقد أصدرت في عام ٢٠١٥ لائحة تنظيم التصاريح البيئية التي أكدت على أهمية الحفاظ على البيئة في مختلف المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة.

ووجه إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي في ختام حديثه الدعوة للشركات المحلية والعالمية للاستثمار في المنطقة الصناعية بالدقم والاستفادة من الحوافز التي تقدمها الهيئة للاستثمار في هذا المجال، مؤكداً أن الهيئة توفر مختلف التسهيلات التي يحتاج إليها المستثمرون لنجاح مشروعاتهم.

الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي، وقال ان الهيئة تبدل جهودا كبيرة لتنويع الاستثمارات في المنطقة والترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة وخاصة في القطاع الصناعي، موضحاً أن الحملات الترويجية التي نظمتها الهيئة خلال السنوات الماضية حققت العديد من الأهداف وساهمت في استقطاب عدد من المشروعات إلى المنطقة، مشيراً في هذا الصدد إلى قيام شركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (تطوير الدقم) بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة أداني للموانئ، وقال إن التعاون بين الجهتين يشمل العديد من مشاريع التطوير في القطاعين الصناعي واللوجستي.

مزايا الاستثمار

وحول مزايا الاستثمار في المنطقة الصناعية بالدقم قال إسماعيل بن أحمد البلوشي إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تقع على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي مع وجود ميناء استراتيجي متعدد الأغراض؛ الأمر الذي يحقق متطلبات الشركات الصناعية الكبرى الراغبة في إنشاء مشروعاتها على بحر مفتوح يتيح لها نقل منتجاتها إلى أسواقها الآسيوية والأوروبية والأفريقية بسهولة، كما أن المنطقة الصناعية بالدقم منطقة شاسعة وتتيح للمستثمرين الحصول على المساحات اللازمة لمشروعاتهم وبهذا تواكب الدقم متطلبات الشركات الصناعية الكبرى في الحصول على قطع الأراضي اللازمة لمشروعاتها.

وأوضح أن الهيئة تقدم حزمة متكاملة من المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار في المنطقة كإعفاءات الضريبة والجمركية ومنح حق الانتفاع لفترات زمنية تصل إلى ٥٠ سنة قابلة للتديد وبأسعار تشجيعية تبلغ



القيمة الإجمالية للعقود الثلاثة تصل إلى نحو 0,0 مليار دولار

توقيع اتفاقيات الأعمال الهندسية والإنشائية والمشتريات لتشييد مجمع مصفاة الدقم



مسقط - الدقم :

للعمليات التشغيلية للمصفاة) فقد أسندت لشركة بيتروفاك وشركة سامسونج الهندسية، فيما أسندت الحزمة الثالثة التي تتضمن (منشآت تخزين وتصدير المواد البترولية السائلة والسائبة ومنشآت تخزين النفط الخام الخاصة بالمصفاة في منطقة رأس مركز إضافة إلى خط أنبوب نقل النفط الخام بطول ٨٠ كيلومترا من رأس مركز إلى مصفاة الدقم) لشركة سايم العالمية.

وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن مشروع مصفاة الدقم

وقعت شركة مصفاة الدقم في فبراير ٢٠١٨ على ٣ عقود تتصل بالأعمال الهندسية والإنشائية والمشتريات للشروع في تشييد مجمع المصفاة والخدمات التابعة له بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي ستصل طاقتها التكريرية إلى ٢٣٠ ألف برميل يوميا.

وقد أسندت الحزمة الأولى من المشروع (وحدات المعالجة الرئيسية للمصفاة) لشركة تاكنيكاس روينيداس وشركة دايو للهندسة والإنشاء، أما الحزمة الثانية (المرافق والخدمات الداعمة

نبيل بورسلي:
المشروع يحوّل
الدقم إلى أحد
أهم مراكز
الطاقة في
المنطقة





٢٣٠ ألف برميل
 يوميا الطاقة
 التكريرية للمصفاة..
 والبنوك تمول ٥٠%
 من المشروع

إلى أحد أهم مراكز الطاقة في المنطقة والتي
 ستشجعها وتحفزها على قيام صناعات متعلقة
 بمجال الطاقة على مستوى المنطقة وعلى
 المستوى العالمي مؤكداً أن المشروع يعد أحد أبرز
 الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية بين السلطنة
 ودولة الكويت وسيعمل بلاشك على تعزيز القيمة
 المضافة ويسهم في تعزيز التعاون بين البلدين
 الشقيقين.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم
 جاهزية المنطقة المخصصة لمشروع المصفاة
 وأن العقود التي وقعت مع المقاولين ستبدأ
 أعمالها خلال شهر من توقيعها وسيتم استقدام
 العمالة اللازمة لإنشاء المشروع على أن يتم العمل

سيكون له مردود إيجابي على المنطقة وهو
 ثاني أكبر مشروع بالمنطقة بعد ميناء الدقم.
 من جهة أخرى أشار معاليه إلى أنه جار العمل
 على إنشاء مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة
 الاقتصادية الخاصة بالدقم ويتم العمل حالياً على
 مد أنابيب الغاز من - سيح نهيد - إلى الدقم ومن
 المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠١٩.

مركز طاقة عالمي

من جانبه قال المهندس نبيل بورسلي الرئيس
 التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية
 رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم إن هذا
 المشروع سيعمل على تحويل منطقة الدقم





توقيع هذه العقود يؤكد عزم كافة الشركاء على المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع الذي سيدفع بعجلة وتيرة التطوير في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الى الأمام موضعاً ان المصفاة وصلت الى مراحل متقدمة في جانب التمويل وأن القيمة الإجمالية للعقود الثلاثة بلغت حوالي ٥,٥ مليار دولار أمريكي.

حضر توقيع العقود معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسعادة السفير فهد حجر المطيري سفير دولة الكويت المعتمد لدى السلطنة والمهندس عصام بن سعود الزدجالي الرئيس التنفيذي لشركة النفط العمانية والمهندس نبيل بورسلي الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم والمهندس هلال بن علي الخروصي نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم.

بشكل مباشر للمقاولين في المشروع خلال نهاية الربع الثاني من العام الجاري.

وأشار رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم إلى ان الطاقة التكريرية للمصفاة ستصل إلى ٢٣٠ ألف برميل يوميا وتبلغ تكلفتها حوالي ٨,٥ مليار دولار أمريكي وستكون التكلفة ماثلة لمشروع مجمع البتروكيماويات مؤكداً إقبال البنوك على تمويل المشروع والتي ستبلغ نسبة تمويلها ٥٠% على أن يتكفل الملاك بتمويل النسبة المتبقية وهي ٥٠%.

وقال إن المصفاة تستهدف السوق المحلية ثم بعد ذلك السوق العالمية متوقعا أن يتم التشغيل التجاري للمشروع بين نهاية عام ٢٠٢١ وبداية عام ٢٠٢٢ مع مشروع مجمع البتروكيماويات.

ازدياد وتيرة التطوير بالمنطقة

من جهته قال المهندس هلال بن علي الخروصي نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم إن

المصفاة تستهدف

السوق المحلية

ثم العالمية..

والتشغيل

التجاري بين

نهاية ٢٠٢١

وبداية ٢٠٢٢

الأعمال

الإنشائية تنطلق

في نهاية الربع

الثاني من العام

الجاري

١٧ مليار دولار

التكلفة المتوقعة

للمصفاة ومجمع

الصناعات

البتروكيماوية



تمهيدا لمرحلة التشغيل التجاري

سيباسك عمان تبدأ الاختبارات الأولية لمصفاة إنتاج حامض السيباسك

٢٤ مليون ريال

تكلفة المرحلة

الأولى.. والمشروع

يعد الأول من نوعه

بالشرق الأوسط

يتميز المنتج
بأهميته

الاقتصادية

العالية ودوره

في تشجيع

قيام العديد من

الصناعات

استخدام أحدث

وسائل الإدارة

والتكنولوجيا

المعلوماتية لإدارة

المنشأة



الدقم - الدقم :

وقالت شركة سيباسك عمان إن المصفاة تم تصميمها بتقنية عالية الجودة، كما تم استخدام أحدث وسائل الإدارة والتكنولوجيا المعلوماتية لإدارة المنشأة، موضحة أنها تعمل على تأهيل الكوادر الوطنية وتدريبها لكي تعمل في مختلف الأقسام بالمصفاة.

ويتيح المشروع المجال أمام المواطنين للاستفادة منه من خلال قيامهم بزراعة الأشجار المنتجة للمواد الخام، وهي (شجرة العرش) المعروفة في السلطنة منذ آلاف السنين ويستخدم زيتها في عدة استخدامات قديما وحديثا ومن السهل زراعتها في مختلف المناطق، وتتضمن خطة الشركة تشجيع المزارعين العمانيين علي زراعة هذه الشجرة بطريقة علمية مدروسة خاصة في الأماكن الزراعية غير المستغلة. وتعتزم الشركة في مرحلة لاحقة إقامة منشآت صناعية تحويلية بجانب مشروع المصفاة.

أعلنت شركة سيباسك عمان بدء الاختبارات الأولية لمشروع مصفاة إنتاج حامض السيباسك، وتعد المصفاة أول مشروع من نوعه يقام في الشرق الأوسط لإنتاج حامض السيباسك الذي يستخرج من زيت الخروع ويدخل في العديد من الصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك والأدوية، كما يستخدم أيضا كمادة وسيطة في صناعة المطهرات والدهانات والعطور، ويعتبر المنتج ذا أهمية اقتصادية عالية ويؤدي إلى تشجيع قيام العديد من الصناعات.

وتمهد الاختبارات الأولية لمرحلة التشغيل التجاري المتوقع له أن يتم خلال العام الجاري، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى من المشروع الذي يقام باستثمارات من السلطنة وجمهورية الهند حوالي ٢٤ مليون ريال عماني.



صاحب أول مصنع للمنتجات السمكية بالمنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم يتحدث عن تجربته:

جمعة الحميدي: نجحنا في الوصول إلى أسواق البرازيل وماليزيا وتايلند وأندونيسيا

الدقم - صالح بن نبهان المعمري

أشاد جمعة بن سعيد الحميدي المدير العام لشركة بحر مصيرة للمنتجات السمكية بما حققته الشركة من نجاحات خلال السنوات الماضية منذ تأسيسها في الأول من سبتمبر عام ١٩٩٧، وقال إن إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أتاح للشركة توسعة أعمالها وزيادة نشاطها في مجال المنتجات السمكية من خلال افتتاح رابع مصنع لها في السلطنة وذلك بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأكد أن المصنع الجديد للشركة في الدقم يمتلك خطين للإنتاج الأمر الذي يجعله أكبر مصنع للشركة وقد بدأنا تشغيله التجاري العام الماضي، موضحاً أن إنتاج الشركة من مصنعها في الدقم شهد نمواً جيداً على مدى الأشهر الماضية ليصعد مطلع العام الجاري إلى نحو ١٢٠ طناً يومياً من سمك السردين المجمد فيما تبلغ سعة المخازن والمستودعات ٨٠٠ طن.



المنتجات السمكية
العمانية تتمتع
بقبول واسع في
الأسواق الدولية

استطعنا زيادة

الإنتاج إلى ١٢٠ طنا
يوميا من أسماك
السردين

رفع القيمة

الاقتصادية

لأسماك السردين
أحد الأهداف التي
حققتها المصنع

مكاسب عديدة

يحققها الصيادون
في الدقم من خلال
وجود مصنع بالقرب
منهم

ملتزمون بالجودة

ونقوم بإجراء
فحوصات دورية من
خلال المختصين
ومختبرات الزراعة
والصحة



المحافظة على الجودة

وقال إننا حرصنا على توفير أحدث المعدات والأجهزة من ألمانيا والصين، مشيراً إلى أن المصنع مزود بأجهزة تبريد حديثة تقوم بخفض درجة الحرارة إلى ٢٠ درجة سليزية تحت الصفر كي توفر سلامة المنتج من التلف. كما نقوم بإجراء فحوصات دورية من خلال المختصين ومختبرات وزارتي الزراعة والثروة السمكية ووزارة الصحة لضمان سلامتها الغذائية. موضحاً أن قرب المصنع من مراكز الصيد يضمن سرعة نقل الأسماك وتجميدها وتقليل نسبة التعرض للتلف.

إقبال جيد في الأسواق الدولية

وأكد جمعة بن سعيد الحميدي أن المنتجات السمكية العمانية تحظى بإقبال جيد في الأسواق الدولية، وقال إن منتجات المصنع يتم تصديرها عبر ميناءي صلالة وصحار إلى كل من ماليزيا وتايلند واندونيسيا والبرازيل وحديثاً استحدثنا سوق جمهورية مصر ونسعى خلال هذه الفترة للوصول إلى الأسواق الأوروبية. موضحاً أن أسماك السردين بالدقم تعتبر ذات جودة عالية من حيث طبيعتها كما أنها كبيرة في حجمها مقارنة ببعض أنواع أسماك السردين الأخرى حول العالم.

مكاسب عديدة للصيادين

وتطرق في حديثه إلى المكاسب التي حققها المصنع في المنطقة واستفادة الصيادين من وجود مصنع بالقرب منهم، وقال إننا نقوم بشراء أسماك السردين

من الصيادين؛ الأمر الذي فتح أسواقاً جيدة لمنتجاتهم التي لم تكن تجد في السابق بدائل جيدة سوى تجفيفها أو نقلها براً إلى أنحاء السلطنة أو دول الخليج وهذا أمر شاق جداً ومضن، كما أن المصنع يعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة ويقوم بشراء أسماك السردين من الصيادين مباشرة وإراحتهم من عناء وتكاليف نقل الأسماك.

إضافة وحدة لتعليب

وقال إن الإقبال الجيد الذي تحظى به المنتجات السمكية العمانية في الخارج جعل الشركة تتجه لتوسعة مصنعها في الدقم لمواكبة متطلبات السوق وتعظيم الاستفادة من أسماك السردين، مشيراً إلى أن التوسعة التي بدأت الشركة بتنفيذها تتضمن إضافة وحدة لتعليب الأسماك في علب صغيرة وتصديرها لسد متطلبات السوق المحلية والتصدير الخارجي، متوقعاً الانتهاء من التوسعة خلال العام المقبل.

مناخ إيجابي للاستثمار

وأكد جمعة بن سعيد الحميدي استفادة الشركة من المناخ الإيجابي للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مشيراً إلى أن المنطقة تتمتع بثروة سمكية هائلة تساهم في نجاح مشروعات المنتجات السمكية، مشيداً بجهود هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تسهيل الإجراءات وسعيها المتواصل لتذليل العقبات والتحديات، معبراً عن أمله في تحقيق توسعات أكبر بعد تشغيل ميناء الدقم بشكل تجاري بحيث تستطيع الشركة تصدير منتجاتها عبر الميناء



محمد بشير مامو يشيد بجودة أسماك السردين وكمية الزيت المتوفرة بها الزعنفة الذهبية تحط رحالها في الدقم بعد مصنعين ناجحين في الهند



الدقم - صالح بن نهبان المعمري

السلك الذي يدخل أيضا الى وحدة أخرى للمعالجة حتى يصبح زيتاً أنقى، في حين تقوم هذه الاجهزة والمعدات التي جلبناها من الصين بفصل وطحن الاجزاء المتبقية من السردين وتحويلها إلى بودرة تستخدم لأغراض الاعلاف والاسمدة بعد وضعها في أكياس وبأوزان محددة لتدخل مرحلة البيع والتصدير.

منتجات المصنع

وخلال حديثه قدم محمد بشير شرحا عن الطاقة الإنتاجية ومنتجات المصنع قائلا إن المصنع ينتج يوميا حوالي ٣٠٠ طن من الاسماك التي تمر بوحدات مختلفة، ويخرج من سمك السردين ما نسبته ٣٠ ٪ كزيت، وهذه نسبة تعد مرتفعة جدا لأن الاسماك هنا تتمتع بحجمها الكبير ونوعيتها الممتازة. مشيرا في حديثه إلى أنه يتم استخدام المنتج النهائي الصلب للعلف الحيواني، وتعد وجبة السلك التي تحتوي على نسبة عالية من البروتين مفيدة لتغذية الدواجن والحيوانات في حين يحتوي زيت السمك على ٣ أوميغا ٣ وعناصر مثل EPA و DHA.

في زيارة مسائية إلى منطقة الصناعات السمكية الواقعة في الجزء الساحلي الجنوبي من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اتجهت الى مصنع الزعنفة الذهبية العالمية لاستخلاص وتكرير الزيوت من الأسماك والأحياء البحرية الذي أنارت أضواؤه المكان. كان صاحب المصنع في الانتظار ليأخذنا في جولة داخل المصنع الذي يعمل به أكثر من ٨٠ عاملا متوزعين في جميع أروقته وبين معداته الكبيرة الحجم. هكذا بدا لي المصنع الذي بلغت تكلفته الإجمالية حوالي ٢,٥ مليون ريال عماني.

خلال الجولة أطلعني صاحب المصنع محمد بشير مامو على طريقة عمله وخط الإنتاج قائلا: نقوم بشراء أسماك السردين من الصيادين المحليين وإدخالها في خط الإنتاج ومن ثم تدخل الاسماك الى عدة وحدات لمعالجتها وتنظيفها وتتمر بعمليات عديدة لتصل إلى صهاريج كبيرة للتجفيف ومنها يتم استخراج زيت

٣٠٠ طن يوميا
حجم الإنتاج..
واستثمارا في
الدقم تصل إلى
٢,٥ مليون ريال



تعمل على تغطية
الطلب المحلي
لمزارع الدجاج
والمواشي

الصين والهند
أبرز الأسواق
الدولية
لمنتجاتنا من
زيت السمك



محمد بشير مامو

المصنع الثالث للشركة

وبعد جولتنا في المصنع دعانا محمد بشير الى مكتبه ليحكي قصة الشركة التي يديرها هو وأولاده، إذ يشغل ابنه جاسم منصب الرئيس التنفيذي للمصنع - وقد كان بصحبتنا طوال الزيارة -، وفي حديثه قال بشير إن هذا المصنع يعد الثالث لنا، أما المصنعان الآخران فهما في الهند: الأول في ولاية كيرالا والثاني في ولاية تاميل نادو.

الأسواق الدولية

وخلال مداخلتنا حول الاسواق الدولية التي تستهدفها شركة الزعنفة الذهبية العالمية قال إننا نقوم بتوفير منتجاتنا لتغطية متطلبات واحتياجات السوق المحلي أولاً، فمزارع الدجاج والمواشي في تنام مستمر وهي بطبيعة الحال تتطلب مثل هذه المواد كي يتم خلطها لتنتج أعلافها ذات جودة أعلى بحكم ان محتوياتها من بقايا الاسماك، كما أن هذه المنتجات تدخل في صناعات أخرى بحسب الزبائن، أما زيت السمك الخام فنصدره الى كل من الصين والهند كسوقين أساسيين بالإضافة إلى أسواق ثانوية أخرى كتايلند وماليزيا.

لهذه الأسباب اخترنا الدقم

وفي سؤالنا عن اختيار المنطقة الاقتصادية لتوسيع أعمال الشركة؛ أكد محمد بشير مامو أن اختيار الدقم جاء بعد عدة دراسات ميدانية ومعرفة طبيعة ومناخ المنطقة والمميزات التي يزر بها البحر المفتوح على بقية بحار العالم والذي يتمتع بثروة بحرية كبيرة كما ان

تعاون إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مع المستثمرين وسرعة أداائهم كان له كبير الاثر على تواجدها وتنفيذ أعمالنا هنا في المنطقة. وأضاف: بدأنا أعمال البناء في العاشر من يوليو عام ٢٠١٧م وانتهينا من جميع الأعمال بتاريخ ٢١ يناير عام ٢٠١٨ أي في غضون ٧ أشهر تم إكمال بناء المصنع.

xxxx

كانت الابتسامة لا تفارق محيا محمد بشير مامو صاحب المصنع الذي اصطحبنا بعناية ولطف كبيرين وقبيل وداعنا قال: في الحقيقة نحن ايضا نفكر جديا في إجراء توسعات خلال الفترة القريبة. رغم اننا حديثون في المنطقة الا اننا نتوقع أن يكون النجاح حليفنا.

اخترنا الدقم
بعد عدة دراسات
ميدانية لطبيعة
المنطقة ومناخها
ومميزات ثروتها
البحرية الهائلة



الاستثمار في قطاع صناعة الهياكل الحديدية يوفر فرصاً جيدة لنمو أعمال الشركة

الدعم - الدقم :

الصناعات الحديدية بعد أن حققت خلال الفترة الماضية نجاحاً جيداً في هذا المجال وإقبالاً من الشركات المحلية والعالمية. وقال إن الشركة استطاعت خلال السنوات الماضية القيام بأعمال أخرى لا تقتصر فقط على عملية إصلاح وصيانة السفن وإنما امتدت لتشمل أعمالاً أخرى تتعلق بعمليات تحويل ضخمة للسفن من استخدام لآخر. وأضاف: تسعى شركة عُمان للحوض الجاف إلى تنويع مجالات نشاطها المعتمد بشكل رئيسي على عمليات إصلاح السفن وصيانتها إلى استهداف أعمال تتعلق بصناعة الهياكل الحديدية، كما أن نشاط الشركة لا يقتصر فقط على عمليات إصلاح عامة للسفن وإنما يشمل أيضاً عمليات إصلاح دقيقة وضخمة للسفن وبناء الهياكل الحديدية تلبية لاحتياجات السوق.

صناعة الهياكل الحديدية

واستطرد قائلاً: الصناعات الحديدية تعتبر الآن من أولويات الشركة، وبهذا توجه رسالة مهمة إلى قطاع النقل البحري بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص بأن الشركة لديها القدرة على تحقيق النجاح في هذا المجال.

وأوضح أن صناعة الهياكل الحديدية تساهم في تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بإنجاز المشاريع الصناعية الكبرى بالسلطنة.

أعلن المهندس سعيد بن حمود المعولي الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف أن الشركة تركز خلال المرحلة المقبلة على الاستثمار في مجال



سعيد بن حمود المعولي

خدماتنا لا تقتصر على إصلاح السفن فقط وإنما تشمل القيام بعمليات إصلاح دقيقة وضخمة

صناعة الهياكل الحديدية تساهم في تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بإنجاز المشاريع الصناعية الكبرى بالسلطنة





سوق صناعة

الهياكل الحديدية

ينمو بشكل جيد

في الدقم ..

ولدينا القدرة على

تلبية المتطلبات

المستقبلية لهذا

القطاع



نعمل على جعل

الشركة مركزاً

رئيسياً لإصلاح

وصيانة المنصات

البحرية المحلية

والعالمية

إلى جهود الشركة فيما يتعلق بإصلاح المنصات النفطية، وقال إن الشركة وقعت مؤخراً مع الشركة العالمية للخدمات والمشاريع البحرية في سنغافورة (GOM) اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والتعاون المشترك في مجال الدعم الفني لإصلاح المنصات النفطية البحرية (offshore)، وهذا الأمر يعتبر خطوة مهمة تهيئ الشركة لصناعة هذه المنصات مستقبلاً، موضحاً أن التوقيع على هذه الاتفاقية يأتي في إطار سعي الشركة لتنويع أعمالها وتنويع مصادر دخلها والدخول في مجال إصلاح المنصات النفطية لتصبح مركزاً رئيسياً لإصلاح وصيانة المنصات البحرية المحلية والعالمية.

المنصات البحرية سواء داخل السلطنة أو خارجها. كما أن قرب موقع الشركة من الحقول النفطية يمكن الشركة من تسليم الطلبات في أوقات قياسية. وقال إن الشركة قامت خلال الفترة الماضية بتزويد مشروع رباب هرويل النفطي بالهياكل الحديدية، الأمر الذي يعد نجاحاً لاستراتيجية الشركة في هذا المجال. مؤكداً في الوقت نفسه أن سوق صناعة الهياكل الحديدية ينمو بشكل جيد في ولاية الدقم بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، مؤكداً أن الشركة تمتلك القدرة على تلبية المتطلبات المستقبلية لهذا القطاع.

إصلاح المنصات النفطية

وتطرق المهندس سعيد بن حمود المعولي





مصباح قطب

كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية

mesbahkotb@gmail.com

الصناعة الرقمية وإثارة الفرع

لو استخدمت الفئة الأخيرة التكنولوجية هي الأخرى فان القاعدة تبقى صحيحة بقدر معقول حيث تعد في هذه الحالة وكأنها مكتب أمامي له مكاتب خلفية وهكذا دواليك. وظني ان تلك المعادلة ستظل تعمل وقد رأينا في الولايات المتحدة مثلاً وهي أكثر بلاد العالم تطوراً في تكنولوجيا المعلومات كيف زادت عمالة الخدمات فيها بما في ذلك عمالة الخدمات المحدودة المهارة.

الجانب الآخر هو ان التكنولوجيا ذاتها تشجع على تأسيس رأي عام عالمي قوي فيما يتعلق بما يسمى أسنة التكنولوجيا أي جعلها خادماً حقيقياً للإنسان وليست سيداً عليه أو متحكماً فيه.

إلى ذلك فان التطور التكنولوجي يخلق بالتوازي طلباً عجيباً على الصناعات التراثية وحينما ضارياً لكل ما هو (هاندي ميد) وجميعنا يلمس ذلك في مواقف عديدة ربما كل يوم وهذا يعني المزيد من فرص العمل للعمالة الأقل تعليماً وقدرة تكنولوجية.

لكن دعونا لا نخفي أعيننا في الرمال؛ فهناك خطر حقيقي فيما يخص التفاوت الشديد في امتلاك التكنولوجيا بين الدول عالمياً وداخل كل دولة على حدة، وقد قال لي رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة بالقاهرة ان وفداً من الغرفة التقى في واشنطن الكاتب الأمريكي المعروف توماس فريدمان منتصف مارس الماضي للحوار حول العلاقات المصرية والعربية بالولايات المتحدة وسبل تطويرها لكن فريدمان استغرق أغلب وقت الحوار في الحديث عن التقدم التكنولوجي وتداعياته، ومن سيستطيع ان يصمد ويواصل ومن سيسقط من الدول أو المجتمعات في هذا السباق. هذا أمر جَلّ بالفعل غير ان فريدمان ربما ينطلق من منطقة ذهنية ترى ان التكنولوجيا تعني في الأساس التمكين العسكري والاقتصادي بما يجعل بلداً يهيمن على آخر أو حتي يصيبه بالاضمحلال. اعتقادي ان التكنولوجيا التي تزيد وتائر الانتاج بأشكال متوالية ومذهلة ستجعل من مصلحة الدولة القوية ان تكون هناك أسواق أوسع لتستوعب كل هذا الكم من المنتجات فضلاً عن انه لا يوجد أحد يستطيع القول ان شعباً يملك ميزة الابتكار في التكنولوجيا وآخر لا. في الدقم أو في أي بقعة من السلطنة. في مصر أو في السودان. في أي بلد في العالم ... انشروا بين عمالكم وموظفيكم ومهندسيكم وأطبائكم الثقة بالنفس والمستقبل واعملوا على امتلاك أدواته، فالتقدم الانساني لا يقف عند مرحلة واحدة ولا موجة، ولا ينحصر في دائرة يحيا من بها ويموت من خارجها.

كثرت بشكل واضح الكتابات التي تتحدث عن التأثير السلبي أو الضار أو حتى المدمر للتقدم التكنولوجي والرقمي على أعمال ووظائف بعينها. كل منا يستقبل تقريباً رسالة واحدة على الأقل كل عدة أيام للتذكير بهذا الخطر؛ رسالة تأتيه من صديق أو تنقلها وكالات أنباء ومواقع وتتم مشاركتها. لا أعرف أن بحثاً تقصى الأثر النفسي والاجتماعي لمثل تلك الرسائل؛ لكن الواجب يحتم تدارسها وتحليلها. تقول المواد الإخبارية أو المقالات من هذا النوع عادة ان المحامي لن يجد عملاً في المستقبل لان هناك الآن أكثر من برنامج يستطيع الانسان من خلاله ان يدافع عن حقوقه أو يدفع عن نفسه أي اتهام بكفاءة أعلى من أمهر محام، وتقول ايضا ان الطبيب لن يجد عملاً في المستقبل لأن برامج الحاسب الآلي التي تم تطويرها تقوم بالتشخيص ووصف العلاج أفضل من أي طبيب؛ وكما سبق القول منذ سنوات فان أكبر المصانع الان يمكن ان يدار بعدد من العمالة لا يزيد عن أصابع اليدين بسبب الروبوتات وهكذا.

الطريف ان اغلب من ينقلون اليك ذلك هم انفسهم من المبهورين بالتكنولوجيا وتقنيات المعلومات المستحدثة والدائمة التطور، ويقولون انها ستحل كل مشاكل الانسان وتزيل كل ألوان معاناته وينسون أن يجيبوا على السؤال المنطقي: كيف ستفعل ذلك بينما هي تشرد كل تلك الملايين من أعمالها؟

هز ثقة الانسان في نفسه وفي قدرته على الاستمرار فاعمالاً في الحياة أمر لا يمكن ان يخدم التطور البشري. ولا أعني بذلك بث راحة بال كاذبة أو الترويج لطمأنينة لا أساس لها؛ فتعقيدات الحياة الانسانية أظهر من أن يخفيها أي أحد بل وهي بدأت منذ أكثر من قرنين وهناك روايات وكتابات شهيرة لمفكرين من فرنسا وانجلترا بالذات تحدثت مبكراً جداً عن معاناة الانسان المرهقة في المدينة الحديثة .. مدينة الصناعة والزحام ودهس الفردية وبالتالي فانه من المنطقي ان تكون التعقيدات الان اشد. لكن ما أود توضيحه هو ان التقدم التكنولوجي - كما تشير البيانات - كان قريناً طول الوقت بزيادة فرص العمل على المستوى العالمي، وهناك مثل معروف يقول انه كلما قل عدد العمالة في الواجهة فان عددهم يزيد في المكاتب الخلفية بمعنى انه كلما تم التوسع في استخدام التكنولوجيا للانتاج أو تقديم الخدمة زاد عدد من يعملون في الصيانة الالكترونية والنقل والخدمات المختلفة وتقديم الدعم الفني وتحليل البيانات... الخ، وحتى

الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية في حديث خاص لـ **الدوقم** :

نركز على تعزيز المكانة التنافسية للمؤسسة إقليمياً وعالمياً

مسقط - **الدوقم** :

أكد هلال بن حمد الحسني الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية أن المؤسسة تعمل على تعزيز مكانتها التنافسية مستفيدة من مناخ الاستثمار والاستقرار السياسي والموقع الجغرافي الذي تتمتع به السلطنة.

وكشف في حديث خاص لمجلة **الدوقم** أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية عملت على إعادة هيكلة منظومتها القانونية وإعادة هندسة كافة عملياتها التشغيلية بما يكفل تعزيز تنافسيتها الإقليمية والعالمية بجذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظه على الاستثمارات الوطنية، وأن تكون مناطقها حاضنات أعمال.

وتدير المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ٧ مناطق صناعية في كل من الرسيل ونزوى وصحار والبريمي وريسوت وصور وسمائل بالإضافة إلى إدارتها وتشغيلها لواجهة المعرفة مسقط المتخصصة في صناعة تقنية المعلومات والمنطقة الحرة بالمزينة.

هلال بن حمد الحسني





إطلاق برنامج
تعزيز الشراكة
مع القطاع
الخاص في مجال
بناء وإدارة
وتشغيل المناطق
الصناعية

زيادة الاستثمارات

وقال هلال بن حمد الحسني إن حجم الاستثمارات بالمناطق الصناعية تجاوز بنهاية العام الماضي ٦,٣٢ مليار ريال عماني، مشيراً إلى أن المؤسسة تتابع التطورات العالمية عن كثب وتعمل على الحد من تأثيراتها السلبية على القطاع الصناعي بالسلطنة، مؤكداً في الوقت نفسه أن المؤسسة تعمل على تعظيم الاستفادة من تطبيقات الاتفاقيات الدولية التي تركز بمجملها على حرية انتقال الأشخاص والأموال فيما بين الدول وحرية الاستثمار في ظل تحرير التجارة الخارجية والاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي التي تتعلق بالجوانب الضريبية وعدم الازدواجية بدفع الضرائب فيما بين الدول وعدم وجود قيود أو اشتراطات تفضيلية للاستثمار الوطني أو للمنتجات الوطنية ومعاملة الاستثمارات والأشخاص ذات المعاملة.

وقال إن المؤسسة أنجزت حزمة تشريعاتها وأصبح لديها دليل تشريعي متكامل ليكون قاعدة للاستثمار المحلي والأجنبي ومنظماً للعلاقة بين المؤسسة والمستثمر كما ينظم العلاقة مع كافة أطراف العملية الاستثمارية، موضحاً أن المرسوم السلطاني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ يشكل القاعدة القانونية والتنظيمية للمؤسسة وقد تم بموجبه إصدار لائحة الاستثمار ولائحة المخالفات ولائحة المناقصات العامة التي تشكل منظومة تشريعية متكاملة، وبموجب الأطر القانونية الجديدة تم إلغاء كافة الموافقات المسبقة لقبول الاستثمار ومنح حق الانتفاع أو التأجير إلى اشتراطات مرتبطة بمزاولة النشاط الاستثماري مما سيؤدي إلى إمكانية الموافقة على طلب الاستثمار وتوقيع العقود الاستثمارية خلال عشرة أيام عمل بأقصى حد.

تطوير التشريعات

وأوضح أن هذا البرنامج يتضمن ثلاثة محاور رئيسية؛ يمثل المحور الأول في جذب مطورين رئيسيين لكافة المناطق الجديدة وعدم الاستثمار المباشر من المؤسسة بعمليات التطوير، بينما يركز المحور الثاني على العمل على فتح المجال للقطاع الخاص للعمل تحت مظلة المؤسسة كمالكين ومطورين لمناطق التنمية الاقتصادية بمختلف الأنشطة الاستثمارية التي يجيز مرسوم المؤسسة العمل بها تحت مظلة المؤسسة، ويمثل المحور الثالث في تأسيس شركة قابضة مملوكة للمؤسسة لتطوير وتنمية وإدارة المناطق القائمة حالياً.

وقال إن المؤسسة أنجزت حزمة تشريعاتها وأصبح لديها دليل تشريعي متكامل ليكون قاعدة للاستثمار المحلي والأجنبي ومنظماً للعلاقة بين المؤسسة والمستثمر كما ينظم العلاقة مع كافة أطراف العملية الاستثمارية، موضحاً أن المرسوم السلطاني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ يشكل القاعدة القانونية والتنظيمية للمؤسسة وقد تم بموجبه إصدار لائحة الاستثمار ولائحة المخالفات ولائحة المناقصات العامة التي تشكل منظومة تشريعية متكاملة، وبموجب الأطر القانونية الجديدة تم إلغاء كافة الموافقات المسبقة لقبول الاستثمار ومنح حق الانتفاع أو التأجير إلى اشتراطات مرتبطة بمزاولة النشاط الاستثماري مما سيؤدي إلى إمكانية الموافقة على طلب الاستثمار وتوقيع العقود الاستثمارية خلال عشرة أيام عمل بأقصى حد.

التعاون مع القطاع الخاص

وأشاد هلال بن حمد الحسني في حديثه بالتعاون



نركز على جذب
مطورين رئيسيين
لكافة المناطق
الصناعية
الجديدة

تأسيس شركة
قابضة مملوكة
للمؤسسة لتطوير
وتنمية وإدارة
المناطق القائمة
حالياً

الموافقة على
طلب الاستثمار
وتوقيع العقود
الاستثمارية
خلال ١٠ أيام
كحد أقصى



حجم

الاستثمارات

بالمناطق

الصناعية تجاوز

بنهاية العام

الماضي ٢٠١٣

مليار ريال



منح المطورين

عقود انتفاع تصل

إلى ٩٩ عاماً

بهدف تمكينهم

من استقطاب

الشركات المحلية

والأجنبية



التركيز على

زيادة انتشار

المناطق

الاقتصادية

ونسعى للاستفادة

من الخبرات

العالمية في

مجال بنائها

وإدارتها



والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة فيها واستكمال البنية الأساسية وتوفير كافة الخدمات المساندة، موضحاً أن الشركة الجديدة ستقوم ببناء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية القائمة كما ستعمل على تأسيس شركات تطوير وشركات إدارة وتشغيل متخصصة بالمناطق الصناعية الحالية من خلال الشراكة مع مشغلين متخصصين في هذا المجال، معبراً عن أمله في أن تباشر الشركة عملياتها التشغيلية خلال النصف الثاني من العام الجاري، وقال إن المؤسسة وضعت خطة زمنية لتحويل المناطق القائمة حالياً للشركة القابضة تدريجياً وبما لا يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للشركات والمستثمرين والمتعاملين مع المناطق القائمة حالياً.

تعزيز المسيرة الصناعية

وحول أهمية برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص قال الحسني إن البرنامج يأتي تعزيزاً للمسيرة الصناعية في السلطنة التي انطلقت بتأسيس منطقة الرسيل الصناعية في عام ١٩٨٣م تحت مسمى هيئة الرسيل الصناعية، ونظراً لنجاح التجربة ولتوسعة نطاق التنمية الشاملة والمستدامة لتشمل كافة محافظات السلطنة، تم تأسيس المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في عام ١٩٩٣، وتتولى المؤسسة حالياً إدارة وتشغيل (٧) مناطق صناعية بالإضافة إلى واحة المعرفة مسقط والمنطقة الحرة بالمزينة، وتسعى المؤسسة من خلال هذه المناطق إلى تحقيق رسالتها المتمثلة في (جذب الاستثمارات الصناعية وتوفير الدعم المستمر من خلال الاستراتيجيات التنافسية الإقليمية والعالمية، والبنية الأساسية الجيدة، وخدمات القيمة المضافة، والإجراءات الحكومية السهلة) وبالتالي الوصول إلى رؤيتها وهي (تعزيز موقع عمان كمركز إقليمي رائد للتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وروح المبادرة والابتكار والتميز)، وذلك من خلال قيمها المؤسسية المحددة والمتمثلة في الابتكار، والشفافية

تشريعية تمنحهم الكثير من المزايا وتحدد حقوقهم وواجباتهم بشكل واضح ومن أهمها منحهم عقود انتفاع لغاية ٩٩ عاماً.

زيادة انتشار المناطق الاقتصادية

وأوضح أن هذا البرنامج يركز كذلك على زيادة انتشار المناطق الاقتصادية المختلفة، موضحاً أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية تعمل على إعداد ضوابط خاصة لمنح الموافقات للقطاع الخاص لإنشاء وإقامة مناطق خاصة مملوكة من قبله أو يملك حقوق الانتفاع بأراضيها من جهات الاختصاص وخارج نطاق أراضي المؤسسة في المناطق الصناعية، وتسعى المؤسسة كذلك للاستفادة من التجارب والخبرات العالمية والإقليمية في مجال بناء وإدارة وتشغيل المناطق الاقتصادية، وستعمل المؤسسة كذلك على فتح المجال لاستقطاب مشغلين عالميين للمناطق والمرافق العامة والتعاقد معهم بموجب اتفاقيات إدارة وتشغيل تصل مدتها لـ ٢٥ عاماً.

مكاسب عديدة

ونوه إلى العديد من المكاسب التي ستحققها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية نتيجة لتطبيق هذا البرنامج، مشيراً إلى أن منح المطورين والمشغلين المحليين والدوليين الفرصة للاستثمار في هذا المجال سيساهم في زيادة القدرة التنافسية للمناطق الصناعية العمانية وتكامل الأنشطة داخل نطاق المجتمع الصناعي والتنافس على بناء وتشغيل المناطق المتخصصة بعناقد صناعية من خلال تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في إدارة العمليات التشغيلية في المؤسسة.

تأسيس شركة عمان للاستثمار والتطوير

وأكد هلال بن حمد الحسني أن تأسيس شركة عمان للاستثمار والتطوير القابضة المملوكة بالكامل للمؤسسة سيسهم في زيادة فاعلية دور المؤسسة في التنمية





فتح المجال
لاستقطاب
مشغلين عالميين
للمناطق
الصناعية
ومرافقها العامة

لعدد من المشاريع في كل من منطقة الرسيل الصناعية (المنطقة التجارية)، ومنطقة صحار الصناعية (مبنى الخدمات والقرية العمالية)، ومنطقة واحة المعرفة مسقط (المبنى السادس والمبنى السابع)، ومبنى الخدمات بمنطقة سمائل الصناعية، كما يجري العمل على طرح مزيد من الفرص الاستثمارية بكافة مناطق المؤسسة خلال العام الحالي.

التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
وأكد هلال بن حمد الحسني الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية في ختام حديثه أنه على الرغم من أن الشركة القابضة ستعمل وفق أسس تجارية، إلا أن بعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف محافظات السلطنة سيكون هو السياسة العامة للمؤسسة التي تعد أحد أهم الأذرع الحكومية في التنمية وستعمل على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية والسياسات المعتمدة بها والتي تضم ١٣ سياسة وه أهداف استراتيجية مرتبطة بالأهداف الوطنية التي تسعى حكومة السلطنة لتنفيذها، كما أن المؤسسة خلال الفترة الماضية استكملت المخطط الشمولي لكل من منطقة صور الصناعية ومنطقة صحار الصناعية ومنطقة واحة المعرفة مسقط، ومن خلال تنفيذ هذه المخططات، تمكنت المؤسسة من جذب استثمارات نوعية في المناطق الثلاث وخاصة منطقة صور الصناعية، كما أنه قبل نهاية العام الجاري سيتم الانتهاء من تطوير منطقة سمائل الصناعية بالكامل والانتهاء من تطوير المرحلة السابعة بمنطقة صحار الصناعية وكذلك المباشرة في تنفيذ مشروع تطوير المرحلة الثانية بمنطقة المزيونة الحرة وتطوير توسعات منطقة ريسوت الصناعية وسيتم طرح مناقصة تطوير مرحلة في كل من منطقة نزوى الصناعية ومنطقة صور الصناعية.

والمصداقية، والمسؤولية والمساءلة، والتميز المؤسسي، وقد حددت المؤسسة منذ تأسيسها عدداً من الأهداف الوطنية التي تطمح للمساهمة فيها مرتكزة على الخطة التنموية لحكومة السلطنة، وتمثل هذه الأهداف في جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار بالسلطنة وتوطين رأس المال الوطني، وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية، وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، علاوة على تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع النقل والقطاع المصرفي والقطاع السياحي وغيرها من القطاعات.

تحديد الأدوار

وتطرق الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية في حديثه إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وقال إن أحد أبرز الأهداف هو تنفيذ عملية الخصخصة بأسلوب سلس وفعال وبما يضمن زيادة مساهمة المناطق الصناعية والمتخصصة التابعة للمؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، موضحاً أنه بحسب الخطة الزمنية سيكون دور المؤسسة في عام ٢٠٢٢ هو التخطيط والتنظيم والمراقبة والمتابعة في حين سيكون دور شركة عمان للاستثمار والتطوير القابضة هو التطوير والإدارة والتشغيل كمطور رئيسي في المناطق القائمة حالياً، وستكون شركات التطوير المحلية والدولية مطورين رئيسيين للمناطق الجديدة. وأوضح أنه تم الانتهاء من إجراءات منح حق التطوير

نعمل على تعزيز
موقع عمان
كمركز إقليمي
رائد للتصنيع
وتكنولوجيا
المعلومات
والاتصالات



الدقم تحتل مركزا بارزا في أولويات التسويق الرئيسية للشركة

حوار / محمد بن أحمد الشيزاوي

أشاد جوي جوش الرئيس التنفيذي لشركة ريسوت للإسمنت بالفرص الواعدة في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقال في حديث خاص لمجلة **الدقم** إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد تم تخطيطها بحيث تصبح منطقة تنمية اقتصادية متكاملة تضم بين جنباتها ميناء بحريا ومناطق

صناعية وقرى للصيادين والسياح؛ الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لإقامة منطقة تجمعات جديدة كاملة، متوقعا أن تبلغ معدلات استهلاك الإسمنت لغايات التنمية ٢٠ مليون طن. موضحا أن هذا النمو الذي تشهده الدقم يمثل فرصا ممتازة من حيث معدلات الاستهلاك والطلب على الإسمنت. وأوضح أن الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومشاريع التطوير الحالية والمستقبلية شجعت الشركة على وضع الدقم ضمن أولويات التسويق الرئيسية فيما يتعلق بالاستثمارات.

وتطرق الرئيس التنفيذي لشركة ريسوت للإسمنت في حديثه إلى العديد من القضايا المتعلقة باستثمارات الشركة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم موضحا أن إنشاء شركة اسمنت الوسطى يعتبر إضافة جديدة للمنطقة، نافيا بشكل قاطع أن تكون هناك ازدواجية بين محطة تعبئة الإسمنت التابعة لشركة ريسوت بميناء الدقم وبين شركة الوسطى للإسمنت، مؤكدا أن كل مشروع مكمل للآخر. كما تطرق أيضا إلى التحديات التي تواجه قطاع الإسمنت في السلطنة وخاصة المنافسة الخارجية مؤكدا أن شركات الاسمنت قادرة على تجاوز هذه التحديات من خلال الحد من التكاليف والعمل بكفاءة تامة، وإلى تفاصيل الحوار.



رائجة في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. وبوصفها شركة مساهمة عمانية عامة فإنه من الضروري واللازم أن تعتمد شركة ريسوت للإسمنت على المساهمة في أعمال النمو والتنمية التي تشهدها السلطنة ومن ثم فإنه من الضروري بالنسبة لنا في شركة ريسوت للإسمنت أن نعطي هذه الأولوية والسوق العناية والاهتمام الواجبين.

محطة تعبئة بسعة ٢٠٠٠ طن يوميا حيثا لو تقدمون للقارئ فكرة حول مشروعكم في الدقم والغايات والأهداف المرجوة من ورائه.

يتوفر لدى شركة ريسوت للإسمنت محطة تعبئة في الدقم مدعومة بصوامع للتخزين ومعدات ومحطة للتعبئة بطاقة انتاجية تربو على ٢٠٠٠ طن في اليوم. وبما إن معدل الطلب اليومي على الإسمنت في المنطقة في حدود ٤٠٠٠ طن في اليوم فإن بمقدور شركة ريسوت للإسمنت أن توفر نسبة ٥٠٪ من هذه الكمية. إن وحدات التعبئة الآلية تعمل على الإسراع في أعمال التعبئة ومن ثم خفض وقت الرحلة ذهابا وإيابا بالنسبة إلى شاحنات النقل بسرعة كبيرة الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق وفورات في التكاليف بالنسبة لوحدات النقل ومن ثم تزويد زبائننا بخدمة استثنائية ممتازة.

كما يتوفر لدى شركة ريسوت للإسمنت ذراع متخصص في شحن مدعوم بسفينتين متخصصتين لنقل الإسمنت علاوة على طاقة مستأجرة أخرى متاحة حسب الطلب. مع توفر آليات التفريغ المباشر بمحطة شركة ريسوت للإسمنت الأمر الذي يؤدي إلى جعل وقت تفريغ هذه السفن سريعا للغاية ومن ثم سرعة إنهاء وقت الرحلة ذهابا وإيابا بالنسبة لهاتين السفينتين. ويعد ذلك من المميزات التي تتسم بها شركة ريسوت للإسمنت.

اهتمام مبكر تعتبر شركة ريسوت للإسمنت من أوائل الشركات الصناعية التي استثمرت في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم .. ما هي الأسباب التي تجعلكم تركزون بشكل كبير على المنطقة؟

إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد تم تخطيطها بحيث تصبح منطقة تنمية اقتصادية متكاملة تضم بين جنباتها ميناء بحريا ومناطق صناعية وقرى للصيادين والسياح الأمر الذي من شأنه أن يمهّد الطريق لإقامة منطقة تجمعات جديدة كاملة للمواطنين العمانيين والأجانب على حد سواء. كل هذه الجهود علاوة على الدعم المخطط لنظام النقل والمواصلات متعدد الاستخدامات والأغراض من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة أمام المناطق المجاورة في بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا. وحيث إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد تم تخطيطها وإقامتها على مساحة تبلغ حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر مربع فإن معدلات استهلاك الإسمنت لغايات التنمية ستزيد عن ٢٠ مليون طن لكي يتسنى إقامة جميع تجهيزات البنى الأساسية. في شركة ريسوت للإسمنت فإننا نرى أن ذلك يمثل فرصا ممتازة سانحة من حيث معدلات الاستهلاك والطلب على الإسمنت. ونظرا لكون ريسوت للإسمنت هي الأقرب والأقل كلفة بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فإنه من الضروري والأهمية بمكان أن نضع الدقم ضمن أولويات التسويق الرئيسية المرعية من قبل الشركة فيما يتعلق بالاستثمارات.

إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم هي مشروع رئيسي بارز في سلطنة عمان وستمثل منطقة تجارية

مشاريع التطوير
المستقبلية
بالمنطقة توفر
فرصا جيدة لنمو
صناعة الاسمنت

نوفر ٥٠٪ من
الطلب اليومي على
الاسمنت بالدقم

مشروع اسمنت
الوسطى لن يؤثر
على عمليات
«ريسوت» ..
والتنمية
العمرانية
بالمنطقة توفر
فرصا جيدة لنمو
الشركتين



الرئيس التنفيذي
لشركة ريسوت للأسمنت
ورئيس التحرير في
لقطة تذكارية قبيل
الحديث الصحفي



الطلب الراهن المتزايد على الاسمنت ومن ثم مشاريع التطوير المستقبلية ستمكن كلتا المحطتين من البقاء بشكل مستدام جنباً إلى جنب.

توقعات بارتفاع الطلب

ما هي توقعاتكم لنمو الطلب على الاسمنت بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ظل النمو العمراني وازدياد المشاريع؟

كما هو مشهود على الصعيد العالمي، تؤدي مشروعات البنية الأساسية ذات المستوى الكبير التي تجري على نطاق واسع من هذا القبيل إلى تنمية صناعات ومدن داعمة في محيطها. إننا نتوقع زيادة المعدل السكاني بالمنطقة بشكل متزايد؛ الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى إقامة مشاريع تنمية داعمة في مجال السكن والتطوير العقاري وهذا يعني زيادة معدل الطلب على مواد البناء وخصوصاً الإسمنت. وإننا في شركة ريسوت للإسمنت على أتم الاستعداد والجاهزية للوفاء بهذا الطلب.

المنافسة الخارجية

من الواضح أن صناعة الإسمنت في السلطنة تشهد منافسة قوية من الشركات الخارجية. ما هي تأثيرات هذه المنافسة على أداء وعائدات الشركة؟ وكيف يتسنى لكم الصمود في وجه هذه المنافسة؟

على مدار العقد المنصرم فإن دول الجوار وعلى وجه الخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة قد عانت من زيادة الطاقة الإنتاجية وفائض الإنتاج وقد غدت السلطنة أحد أسواق التصدير الطبيعية بالنسبة إليها. إن المنافسة القوية القادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة وحالياً من إيران تضع ضغوطاً على الأسعار

مستويات الطلب على منتجات الشركة ما هو تقييمكم لمستوى الطلب على إنتاج الشركة في الدقم؟ وهل لديكم خطة لزيادة الإنتاج؟

مع نمو السوق بمعدلات متسارعة .. تتوفر لدى شركة ريسوت للإسمنت خطط متطورة لزيادة طاقتها الإنتاجية لتصل إلى ٤٠٠٠ طن وإننا نقدر معدل الطلب اليومي بحيث أنه من المزمع أن يرتفع إلى ٥٠٠٠ طن في اليوم بحلول العام المقبل مما يحقق معدل نمو قدره ٦٪ كل عام بعد ذلك.

هناك في منطقة الدقم طلب كبير على الإسمنت ويتم تلبية هذا الطلب في الوقت الراهن عن طريق الدول المجاورة. ومرد ذلك إلى القيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية لشركة ريسوت للإسمنت وقد تم تصحيح هذا الوضع في الوقت الراهن وسرعان ما ستكون الشركات العمانية هي المورد الوحيد للإسمنت بسوق الدقم. وتحقيقاً لهذه الغاية عمدت شركة ريسوت للإسمنت إلى وضع وتنفيذ استراتيجية توزيع وخدمات بناء وضعت حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٨م.

فرص نمو

في ظل الشراكة الجديدة بين ريسوت للأسمنت وشركة اسمنت عمان لإنشاء شركة الوسطى للأسمنت.. هل ستعتمد شركة ريسوت للأسمنت إلى إلغاء محطة التعبئة القائمة في ميناء الدقم؟

إن مشروع إسمنت الوسطى هو عبارة عن مشروع مشترك ولن يؤثر على عمليات شركة ريسوت للإسمنت بأي شكل من الأشكال. في حقيقة الأمر فإن كلا النشاطين سيكملان بعضهما البعض وذلك بزيادة طاقة المبيعات المحلية وفرص التصدير للخارج. كما أن



٤٠٠٠ طن معدل

الطلب اليومي
على الاسمنت في
المنطقة حالياً
وتتوقع زيادة
سنوية بـ ٦٪

نتطلع إلى أن تصبح
الشركات العمانية
هي المورد الوحيد
للإسمنت بسوق
الدقم

تراجع أسعار
النفط أثر على
شركات الاسمنت
إلا أننا متفائلون
بالمستقبل



تحديات صناعة الإسمنت
ما هي التحديات الأبرز التي تواجه صناعة الإسمنت في السلطنة بشكل عام وشركة ريسوت للإسمنت على وجه الخصوص؟
إن التدفق المستمر للواردات من شأنه أن يلقي بالضغط على الأسعار. وبالنسبة لشركة ريسوت للإسمنت فإن هذا الأمر لا يمثل ثمة مشكلة بالنسبة إليها فيما يتعلق بسوق الدقم.

التركيز على المبيعات والتسويق
ما هي خططكم لمجابهة هذه التحديات والحد من الآثار السلبية لهذه الظروف؟
لقد عمدت شركة ريسوت للإسمنت إلى وضع خطة قوية وبناءة للمبيعات والتسويق الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التغلب على هذه الصعوبات والتحديات.

مستقبل صناعة الاسمنت
ما هي توقعاتكم بشأن مستقبل صناعة الإسمنت في السلطنة خلال السنوات المقبلة؟
إننا متفائلون للغاية وعلى يقين وثقة تامة بأن السوق سينمو بمعدل يتراوح بين ٧ - ٩٪ سنوياً الأمر الذي من شأنه ضمان استدامة المنتجين المحليين. من المؤكد أن تدابير الحد من الواردات سيكون لها آثار إيجابية إلا أن الأمر منوط بالشركات المنتجة للحد من التكاليف والعمل بكفاءة تامة وتقديم الخدمات الداعمة لضمان الحفاظ على حصصنا بالسوق.

للمدى الذي يدفع الشركات إلى البيع بأسعار التكلفة. وبهذه الأسعار فإن صناعة الإسمنت الوطنية العمانية لم تكن قادرة على تحقيق عوائد استثمارات المصروفات الرأسمالية على هيئة تحسينات وتوسع في الكفاءة والفعالية. غير أن هذا الأمر لن يكون مستداماً بالنسبة للشركات التي تعمل على التصدير إلى السلطنة وسرعان ما سينعكس هذا الوضع خلال هذه السنة.
إننا في شركة ريسوت للإسمنت ننظر إلى الداخل من خلال ما نتكبده من تكاليف وقد عمدنا إلى تطوير ووضع خطط بناءة غايتها خفض للوصول بها إلى المعدلات العالمية. ولقد طرأ تغيير على استراتيجية البيع والتسويق التي ننتهجها الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من ترسيخ قواعد شركة ريسوت للإسمنت في منطقة الدقم.

تأثيرات تراجع أسعار النفط
تراجع أسعار النفط أثر على بعض القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاعات مشاريع التشييد والتنمية العقارية. إلى أي مدى تأثرت شركة ريسوت للإسمنت بهذه الأزمة؟
كما هو شأن جميع الشركات الأخرى القائمة في السلطنة فإن شركة ريسوت للإسمنت قد عانت جراء تراجع الطلب وزيادة المنافسة على الإسمنت ومن ثم المنافسة الخارجية القوية من بعض الدول وخصوصاً التي تعاني من نفس الآثار. الأمر الذي أدى إلى تراجع عوائد المبيعات وتراجع موازين الربح والخسارة بيد أننا متفائلون للغاية بأن هذا النهج سيتغير في القريب العاجل بإذن الله.



التدفق المستمر للواردات من شأنه أن يلقي بالضغط على الأسعار

الشركات المحلية مطالبة بالحد من التكاليف والعمل بكفاءة تامة في مواجهة المنافسة الخارجية

وضعنا خطة قوية وبناءة للمبيعات والتسويق لمواجهة تحديات القطاع

الدقم تستضيف صناديق التقاعد وشركات الاستثمار الحكومية



إسماعيل

البلوشي؛

نتطلع أن تكون

المنطقة

الاقتصادية

ضمن الأولويات

الاستثمارية

للوحدات

الحكومية



ممثلو الصناديق خلال زيارتهم لشركة عمان للحوض الجاف

الدقم - صالح المعمري

الحكومية التي تمتلك صناديق استثمارية. وقال في كلمة ألقاها خلال الحلقة إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تضم عددا من المناطق الاستثمارية المتنوعة مما يتيح خيارات عديدة أمام صناديق الاستثمار المحلية وشركات الاستثمار الحكومية الرغبة في تنويع استثماراتها والدخول إلى المنطقة والاستفادة مما تقدمه الهيئة من مزايا عديدة. مؤكدا أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أنشئت لتتولى جذب وتوطين الإستثمارات وتحقيق الأهداف المتوقعة من المنطقة مثل التوسع في إعادة التصدير وتشجيع انخراط العمالة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية المرتقبة فضلا عن مسؤوليتها في تفعيل التوسع العمراني لمدينة الدقم الحديثة وكذلك حماية البيئة في المنطقة وبالتالي ضمان استمرارية سمة منطقة الدقم الاقتصادية باعتبارها من أفضل الأماكن في الشرق الأوسط سواء للسياحة أو العيش أو العمل أو الاستثمار.

وشهد اللقاء تقديم عدد من العروض المرئية الخاصة بالهيئة وشركة عمان للحوض الجاف وشركة ميناء الدقم وشركة النفط العمانية وشركة وان فانج العمانية، كما تم تنظيم زيارات لعدد من المشاريع الموجودة بالمنطقة كميناء الدقم والحوض الجاف ومنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية وقرية النهضة.

نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ١٣ فبراير ٢٠١٨ بفضيق كراون بلازا الدقم حلقة عمل للوحدات الحكومية التي تمتلك صناديق استثمارية وذلك لإطلاعها على فرص الاستثمار المتوفرة بالمنطقة.

حضر الحلقة ممثلون لصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية وصندوق تقاعد موظفي ديوان البلاط السلطاني وصندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية وشركة شموخ وصندوق تقاعد الحرس السلطاني وصندوق تقاعد الاحتياطي العام للدولة وصندوق تقاعد وزارة الدفاع وعدد من الصناديق الأخرى والشركات الاستثمارية الحكومية.

وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بالهيئة إن هذه الحلقة جاءت لتعريف صناديق الاستثمار الحكومية بما تزخر به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من فرص استثمارية، مؤكدا أن تحقيق أهداف المنطقة لن يتم بالشكل الكامل والمُرضي إلا بتعاون جميع الجهات الحكومية والخاصة وعلى رأسها صناديق التقاعد والشركات والصناديق الاستثمارية الحكومية، معبرا عن أمله في أن تكون المنطقة الاقتصادية ضمن الأولويات الاستثمارية للوحدات



جانب من اللقاء



المنطقة توفر

فرصا استثمارية

متنوعة أمام

صناديق

الاستثمار

المحلية

هيئة المنطقة الاقتصادية توقع اتفاقية لتوسعة شبكة المياه بالدقم



أثناء توقيع الاتفاقية

مسقط - الدقم :

عماني توصيل المياه الصالحة للشرب إلى العديد من المواقع والمشاريع الاستثمارية قيد الإنشاء والمستقبلية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومن أبرزها منطقة الصناعات الخفيفة، ومنطقة الصناعات الثقيلة، ومنطقة الصناعات المتوسطة والخفيفة، ومنطقة حديقة الصخور. وبحسب الاتفاقية سيتم إنشاء خزائين للمياه بسعة ٥٠٠ متر مكعب ومحطات ضخ للمياه وإنشاء غرف للصمامات، وتوريد وتركيب الصمامات، وتركيب وصلات بشبكة المياه الحالية، واختبار خط الانابيب وملحقاتها، وتشغيل خط الانابيب بعد الانشاء. ويبلغ طول خطوط الأنابيب التي سيتم تنفيذها وفق هذه الاتفاقية حوالي ١٧ كيلومترا.

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ١٩ مارس ٢٠١٨ اتفاقية لتوسعة شبكة المياه بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وذلك ضمن خطة الهيئة لاستكمال مشاريع البنية الأساسية بالمنطقة وهيئتها لاستقطاب مختلف الاستثمارات. وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس الإدارة وعن الشركة المنفذة للمشروع وهي شركة المطر للتجارة والمقاولات علي بن مبارك المطر المدير التنفيذي للشركة، وسيتم تنفيذ المشروع خلال ٥٤٨ يوما بالإضافة إلى ٣٠ يوما للتجهيزات. ويستهدف المشروع البالغة تكلفته ٢,٣ مليون ريال



توفير المياه
الصالحة للشرب
للمشاريع الحالية
والمستقبلية
بالمناطق الصناعية

إنشاء خزائين
للمياه بسعة ٥٠٠
متر مكعب ومحطات
ضخ وربط المشروع
بالشبكة الحالية

صندوق تقاعد وزارة الدفاع وتطوير وميناء الدقم يوقعون اتفاقية الشركاء

إنشاء شركة إمداد اللوجستية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



أثناء توقيع الاتفاقية

مسقط - الدقم :

تقديم خدمات
التزود والتموين
والدعم والمناولة
وكافة الخدمات
اللوجستية التي
تحتاجها القوات
الصدقية

زيادة حجم
استثمارات صندوق
تقاعد وزارة
الدفاع في القطاع
اللوجستي

تقديم خدمات التزود والتموين والدعم والمناولة وكافة الخدمات اللوجستية التي ستحتاجها مختلف القوات الصديقة بمستوى عال من المهنية والاحترافية وستعتمد الشركة في تقديم جميع الخدمات المساندة على الشركات المحلية العمانية وعلى السواعد العمانية العاملة في الشركة.

ويملك صندوق تقاعد وزارة الدفاع نسبة (٥٥%) من رأسمال شركة إمداد اللوجستية، ويملك ميناء الدقم نسبة (٣٠%)، ونسبة (١٥%) تمتلكها شركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد تم الانتهاء من كافة أعمال تسوية أرض المشروع وتجهيزها تمهيداً لبدء عمليات الإنشاء.

حضر مراسم التوقيع معالي محمد بن ناصر الراسبي الأمين العام بوزارة الدفاع، ومعالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسعادة سعيد بن حمدون الحارثي وكيل وزارة النقل والاتصالات للموانئ والشؤون البحرية، وعدد من كبار الضباط بقوات السلطان المسلحة.

وقع صندوق تقاعد وزارة الدفاع وشركة ميناء الدقم وشركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اتفاقية الشركاء والملاحق الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بإنشاء شركة إمداد اللوجستية، وهي شركة مساهمة عمانية مقفلة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتأتي هذه الخطوة في سبيل زيادة حجم استثمارات صندوق تقاعد وزارة الدفاع في القطاع اللوجستي وتنويع استثماراته على مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة، وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تشهد اهتماماً متزايداً وكبيراً من قبل المهتمين والمستثمرين الدوليين، نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تمتاز به المنطقة وذلك من خلال وقوعها على خطوط الملاحة البحرية العالمية، إضافة إلى إيجاد فرص عمل للشباب العماني.

أهداف الشركة

ويهدف إنشاء شركة إمداد اللوجستية إلى

المحطة الواحدة بالدقم تبشر أعمالها من المبنى الجديد للمهيئة



المحطة

هي الواجهة

الاستثمارية

الأولى للاستثمار

في المنطقة

وتقدم مختلف

الخدمات

للمستثمرين

الدقم - الدقم :

نظم المعلومات الجغرافية، وإصدار مخطط الرسم المساحي (الكروكي)، وتسليم علائم القطعة.

وتتضمن اختصاصات المحطة الواحدة أيضا: إصدار تراخيص مزاولة النشاط في المنطقة بما في ذلك التراخيص الصناعية والسياحية والتعدينية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى إصدار التصاريح البيئية.

وتشمل خدمات المحطة الواحدة أيضا تقديم الخدمات العامة كتسجيل عقود الإيجار، وإصدار تراخيص البناء (إباحات البناء) وتجديدها وتعديلها، وإصدار تصاريح الحفر، وإصدار شهادة إتمام البناء، وتصاريح توصيل الخدمات (الكهرباء والمياه والهاتف... الخ)، والرخص والبطاقات الصحية وغيرها.

وكانت المحطة الواحدة بفرعها في الدقم ومسقط قد تلقت العام الماضي حوالي ٢٥٦ طلبا للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من بينها ١٤١ طلبا للاستثمار في إنشاء المباني السكنية التجارية و٩٣ طلبا في القطاع الصناعي و١٤ طلبا في القطاع السياحي و٧ طلبات في القطاع اللوجستي وطلب واحد في القطاع السكني.

باشرت المحطة الواحدة بالدقم ابتداء من الرابع من مارس ٢٠١٨ أعمالها من المبنى الجديد للمهيئة بالدقم، ويتيح هذا الانتقال تعزيز الخدمات التي تقدمها المحطة للمستثمرين والمتعاملين معها.

وتعتبر المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الواجهة الاستثمارية الأولى للاستثمار في المنطقة، إذ تقدم مختلف الخدمات التي يحتاج إليها المستثمرون، ومن أبرزها توفير البيانات اللازمة للمستثمرين حول الفرص الاستثمارية بالمنطقة والإجراءات المتعلقة بتقديم طلبات الاستثمار.

كما تقدم المحطة خدمات القيد بالسجل التجاري للمنطقة، وتشمل هذه الخدمات: قيد المشروع وأنشطته الاقتصادية وبياناته بالسجل التجاري، وتحديث بياناته بشكل مستمر، وقيد عقود الرهن على حقوق الانتفاع وأصول المشروع.

وتقوم المحطة أيضا بإصدار تراخيص الانتفاع بأراضي المنطقة وتسجيل عقود الانتفاع، وتسليم علائم الأرض المخصصة للمستثمر بواسطة برامج



إصدار التراخيص

الصناعية

والسياحية

والتعدينية

والبيئية

والأنشطة

الاقتصادية

الأخرى



تقديم الخدمات

العامة كتسجيل

عقود الإيجار

وإصدار تراخيص

البناء والحفر

وشهادة إتمام

البناء

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان



المحطة الواحدة

بوابتك للاستثمار في الدقم

نحن معك أينما كنت : الدقم ، مسقط

تتولى المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال فرعيها في الدقم ومسقط تقديم مختلف الخدمات اللازمة للمشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة، ومن أبرزها:

- 0- إصدار تراخيص مزاولة النشاط في المنطقة بما في ذلك التراخيص الصناعية والسياحية والتعدينية والأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- 1- تقديم الخدمات العامة كتسجيل عقود الإيجار، وإصدار تراخيص البناء (إباحت البناء) وتجديدها وتعديلها، وإصدار تصاريح الحفر، وإصدار شهادة إتمام البناء، وتصاريح توصيل الخدمات (الكهرباء والمياه والهاتف... الخ)، والرخص والبطاقات الصحية وغيرها.
- 7- إصدار التصاريح البيئية.

- 1- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين وتقديم التوجيه والمشورة حول الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة وإجراءات الاستثمار.
- 2- خدمات القيد بالسجل التجاري للمنطقة.
- 3- إصدار تراخيص الانتفاع بالأراضي وتسجيل عقود الانتفاع.
- 4- تحديد موقع قطعة الأرض المخصصة للمستثمر، وإصدار مخطط الرسم المساحي (الكروكي)، وتسليم علائم القطعة.



هاتف: 968+ 24507500

فاكس: 968+ 24587400

ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103 ، بريق الشاطئ

البريد الإلكتروني: invest@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني: www.duqm.gov.om

باستثمارات تصل إلى ٢,٤ مليون ريال

بدء الأعمال الإنشائية لأول مركز تجاري متكامل بالدقم



الدقم - الدقم :

وأوضح أن إنشاء هذا المركز في الدقم يأتي ضمن الرؤية الاستثمارية للشركة التي تنطلق من أن الدقم مدينة اقتصادية قادرة على توفير كل ما تتطلع إليه الشركات العاملة فيها من نمو، موضحاً أن وجود العديد من الشركات العالمية الكبرى في الدقم يساهم في تبادل الخبرات فيما بينها ضمن مجتمع متجانس متعدد الثقافات والخبرات، وقال إننا نتطلع إلى الاستفادة من الشركات العاملة في المنطقة في العديد من الجوانب المتعلقة بالتنمية العمرانية والبشرية وتبادل الخبرات.

موقع متميز

ويقع المركز التجاري في منطقة المعارض، على طريق السلطان قابوس، وهو الطريق الرابط بين ميناء الدقم والمطار، ويطل مبنى المركز التجاري على مبنى هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتبلغ مساحة الأرض المخصصة للمشروع ٦٠٠٠ متر مربع فيما تبلغ مساحة البناء ٦٦٢٠ متراً مربعاً.

وقال المهندس عمر عبدالله التوتونجي إن تكلفة إنشاء المركز تبلغ حوالي ٢,٤ مليون ريال عماني، ويضم المشروع مجمع مطاعم محلية وعالمية ومقاه مع كافة ملحقاتها وخدماتها، فضلاً عن مكاتب تجارية مختلفة المساحات، وصالة رياضية ومناطق ترفيهية مختلفة، كما يوفر المركز التجاري مسطحات خضراء داخلية وخارجية. متوقعاً تشغيل المركز بجميع مرافقه في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

اجتذاب العلامات التجارية العالمية

وحول العلامات التجارية التي تطمح شركة بلادي للتطوير لاستقطابها بالدقم قال إننا نحرص على اجتذاب عدد من الشركات

أعلنت شركة بلادي للتطوير بدء الأعمال الإنشائية لمشروع تجاري متكامل يعد الأول من نوعه بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقال المهندس عمر عبدالله التوتونجي المدير التنفيذي للشركة إن المركز يتماشى مع خطة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتوفير جميع العناصر التي تجعل الدقم مدينة مفضلة للعيش والإقامة والعمل، موضحاً أن الشركة تحرص على توفير كل الأسباب التي تجعل المركز ملتقى لمختلف الأنشطة التجارية والخدمية والترفيهية وموقعا مثالياً للتسوق في الدقم.



عمر عبدالله التوتونجي

المدير التنفيذي
لشركة بلادي
للتطوير:
تتطلع إلى جعل
المركز ملتقى
للأنشطة التجارية
والخدمية
والترفيهية
بالمنطقة

الدقم مدينة
اقتصادية قادرة
على توفير كل
ما تتطلع إليه
الشركات من نمو

وجود العديد من
الشركات العالمية
الكبرى في الدقم
يساهم في تبادل
الخبرات فيما بينها

يضم المشروع
مجمع مطاعم مع
كافة ملحقاتها
وخدماتها ومكاتب
تجارية مختلفة
المساحات

نتوقع تشغيل
المركز بجميع
مرافقه في الربع
الأخير من عام
٢٠١٩

نحرص على
اجتذاب الشركات
العالمية
المتخصصة في
قطاع المطاعم
والضيافة والبيع
بالتجزئة

تنفيذ حملة
تسويقية شاملة
بمشاركة عدد من
شركات الترويج
والتطوير العقاري
في السلطنة



المدير التنفيذي لشركة بلادي يشرح لرئيس التحرير مكونات المشروع، وتبدو في الخلفية المدن التي تتواجد بها فروع الشركة

مسار خطوط الملاحة العالمية الأمر الذي يتوقع معه أن تحقق المنطقة ازدهارا اقتصاديا وصناعيا كبيرا، مشيرا إلى أن البنية الأساسية التي تتمتع بها المنطقة والمشاريع الحكومية العملاقة كميناء الدقم والحوض الجاف والمطار ومصفاة الدقم تؤكد ما توليه السلطنة من عناية واهتمام بالمنطقة وبالتالي يشجع هذا الاهتمام الشركات المحلية والعالمية على الاستثمار فيها. واستطرد قائلا: حسب دراسات الاستثمار في مَدَن أخرى في المنطقة والعالم؛ تميزت الدقم عن غيرها بتوفر كافة العوامل التي تحقق النجاح للاستثمارات كبيئة العمل والموقع الجغرافي المتميز والفريد من نوعه بالإضافة إلى التسهيلات والحوافز التي تقدمها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، هذه العوامل شجعت شركتنا والعديد من الشركات الأخرى على الاستثمار في المدينة. وتعد شركة بلادي للتطوير إحدى الشركات التابعة لشركة بلادي الدولية وهي شركة محلية تعمل في مجال الإنشاءات والمقاولات والبنى الأساسية وتجارة مواد البناء، ولها فروع في الصين والشرق الأوسط.

العالمية المتخصصة في قطاع المطاعم والضيافة وقطاع البيع بالتجزئة، وسوف نبدأ خلال الفترة المقبلة في تنفيذ حملة تسويقية شاملة بمشاركة عدد من شركات الترويج والتطوير العقاري في السلطنة لتحقيق هذا الهدف، مشيرا إلى أن لدى الشركة العديد من المقترحات والرؤى التي سوف تناقشها مع شركات الترويج التي سوف تتعاقد معها. مؤكدا أن هدف الشركة هو أن يكون المركز التجاري الجديد منطقة ذات بُعد حضاري وعمراني يجتذب سكان الدقم والزائرين والعاملين فيها.

عوامل محفزة

وتطرق في حديثه إلى الأسباب التي جعلت الشركة تختار المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ مشروعها التجاري قائلا: هناك العديد من الأسباب التي جعلتنا نختار الدقم لعل من أبرزها التسهيلات التي وجدناها من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والحوافز المشجعة على الاستثمار في المنطقة بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمنطقة الواقعة على

أثناء عمليات حفر
الأساسات للمركز التجاري

الموانئ اللوجيستية في خدمة القطاع الصناعي



د. أيمن النحراري

أستاذ النقل والتجارة الدولية

واللوجيستيات

المستشار الاقتصادي لاتحاد الموانئ

البحرية العربية

Doctorayman1@yahoo.com

- توفير أنشطة القيمة المضافة به مثل إعادة التعبئة، ولصق العلامات التجارية، ورقابة الجودة والتجميع، واختبار المنتجات وإصلاح الحاويات.
- موقعه القريب من محطات تداول البضائع، وإمكانية خدمة السفن الكبيرة.
- ارتفاع مستوى خدمة النقل والموانئ، وتوفير محطات لتداول الحاويات.
- وجود نظم الاتصالات المتقدمة، والاستفادة منها في النظم الجمركية والضريبية.
- إمكانية توفير القوى البشرية العاملة والمدربة.

النقل المائي الداخلي

يعتبر النقل المائي الداخلي من أهم وسائل النقل بميناء روتردام، وتنقل من خلاله ٥٠٪ من البضائع المتداولة من وإلى الميناء، كما أنه يقع على مصبي نهر الراين واللوا، ويرتبط كذلك بشبكة من الممرات والقنوات المائية الملاحية التي تربطه بعدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وسلوفاكيا والمجر، وكذلك تربط قناة الراين والدانوب الميناء بمنطقة البحر الأسود، حيث يتم نقل مختلف أنواع البضائع العامة والأخشاب والصب الجاف والسائل والبارجات المخصصة لغرض نقل الحاويات، وكذلك السيارات، حيث يتم دفع ٤ بارجات بواسطة قاطرة قوية بحمولة ٣٨٥ لوري في المرة الواحدة، وكذلك توجد الكثير من السفن المنتظمة التردد على الميناء لخدمة التجارة الأوروبية.

النقل البري

وهو الأكثر مرونة ويستخدم نهائياً ولبلاً من خلال العديد من شركات النقل المختلفة، إذ توجد شبكة من الطرق الجيدة التي تربط ميناء روتردام بدول أوروبا، وكذلك فإن الميناء يمتلك شبكة نقل هائلة من الأنابيب تمكنه من نقل الغاز والبتروكيمياويات إلى العديد من الدول الأوروبية، حيث يتم نقل ٥٠ مليون طن من الزيوت والكيمياويات سنوياً لهذه الدول، وأيضاً النقل بواسطة السكك الحديدية التي تعمل بدون توقف لعدة جهات دولية، حيث يوجد أكثر من ١٥٠ قطاراً تخدم ٣٠ اتجاهًا في الأسبوع، ويتم ربطها بشبكة السكك الحديدية الأوروبية التي تعتبر من أحدث الشبكات.

النقل الجوي

إن وجود مطار جوي بالقرب من الميناء يدعم ويعزز المركز اللوجستي للميناء، ويقع مطار سخيبول الجوي بروتيردام على بعد ٧٥ كيلومتراً من الميناء، ويستخدم في مناولة البضائع خاصة العالية القيمة مثل المواد الغذائية

عبر سطور هذا المقال سنضرب مثلاً على الدور الذي يمكن أن تقوم به الموانئ اللوجيستية الحديثة في خدمة القطاع الصناعي، وسيكون ميناء روتردام في هولندا هو المثال على ذلك باعتباره أكبر ميناء في أوروبا، ومتفوقاً على موانئ كبرى مثل هامبورج وأنتويرب ولهاافر وفليكستو وبرشلونة وجنوة وغيرها من الموانئ الأوروبية. تعتبر هولندا هي البوابة الرئيسية لأوروبا من جهة الشمال الغربي، ويحدها بحر الشمال غرباً وبلجيكا جنوباً وألمانيا شرقاً، ويقع ميناء روتردام على مصب نهر الراين واللوا، وهذه المنطقة تعد واحدة من أكثر المناطق ازدهاماً في أوروبا، ونظراً لموقعه الجغرافي المميز وخدماته العالمية؛ جعله ذلك من أهم الموانئ في أوروبا والعالم، فمن حيث أعداد الحاويات صُنّف ميناء روتردام بأنه أكبر ميناء لتداول الحاويات في أوروبا، والسابع على مستوى العالم، حيث يبلغ طوله ٤٠ كيلومتراً، وتبلغ مساحته ١٠٠٠٠ هكتار، ويستقبل سنوياً حوالي ٣٥ ألف سفينة، ويضم الميناء ٢٥ كم من الأرصفة الحديثة المجهزة لاستقبال السفن الكبيرة، وتوجد وصلات جيدة بين الميناء للمناطق الداخلية عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، والنقل النهري، وخطوط الأنابيب، وكذلك النقل الجوي، لذلك فإن ميناء روتردام يعتبر البوابة الرئيسية إلى الأسواق الأوروبية ذات الكثافة السكانية التي تصل إلى ٥٠٠ مليون مستهلك.

وفي المقام الأول يخدم ميناء روتردام الاقتصاد الهولندي وحركة التجارة الخارجية الهولندية التي تعتمد على القطاعين الزراعي والصناعي، فقطاع الصناعة يشكل ربع الناتج الوطني الإجمالي للبلاد، وتعمل مصانع الحديد والصلب على قناة بحر الشمال بالقرب من أمستردام، اعتماداً على خام الحديد المستورد، وتقع ترسانات بناء وإصلاح السفن حول ميناء روتردام، أما مدينة إيندهوفن فهي مقر واحدة من أكبر شركات العالم للإلكترونيات وهي شركة فيليبس التي تنتج الأجهزة المنزلية والأجهزة الكهربائية، وتقوم مصانع أخرى بتجميع السيارات والطائرات التجارية الصغيرة والآلات الصناعية. ومن الصناعات الرئيسية أيضاً الأغذية المصنعة ومن أهمها منتجات الألبان، وتعد هولندا واحدة من أكبر منتجي الجبن في العالم وتشمل المنتجات الغذائية الأخرى السكر والشوكولاته واللحوم المصنعة والمعلبة، وتقوم صناعة النسيج بإنتاج المواد القطنية والصوفية والألياف الصناعية، أما قطاع الصناعات الكيماوية فينتج العقاقير والأسمدة والدهانات والبلاستيك والمطاط الصناعي، وهناك مصافي لتكرير البترول بالقرب من روتردام.

الامتيازات والحوافز

- الموقع الإستراتيجي للميناء.
- يوجد به نظام تشريعي وإداري مميز.
- توفير المراكز اللوجستية المتخصصة في عمليات التوزيع.
- وجود خدمات النقل المتعدد الوسائط ووقوعها على شبكات نقل مائي داخلي.
- دقة وجودة البنية الأساسية بالموانئ الرئيسية.



الجاهزة سريعة التلف والزهور التي تشتهر بها هولندا والإلكترونيات وغيرها.

نظم المعلومات والاتصالات

لقد أصبح استخدام نظام التبادل الإلكتروني للبيانات ضرورياً جداً لضمان سرعة الإفراج، والتخليص عن البضائع، وضمان توفير عنصر التنسيق بالنسبة لمستخدمي خدمات الميناء من زبائن التجارة الإلكترونية، نظراً لأنه يوفر الكثير من الوقت، وإمكانية معرفة جميع البيانات المتعلقة بالسفينة قبل مغادرتها للميناء بثلاث ساعات، وذلك نتيجة التطور الكبير في خدمة اللوجستيات، وكذلك موقع الشركة الإلكتروني يساعد الزبائن على تعقب بضائعهم أولاً بأول، ويتيح استقبال استفسارات الزبائن.

مراكز التوزيع المتقدمة

لقد نجحت مراكز التوزيع بميناء روتردام في تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن عن طريق اتباع نظام التزامن المحكم وضبط الوقت، وكذلك استراتيجية تخفيض معدل المخزون في موقع الإنتاج، واستخدام اقتصاديات الحجم الخاصة بالنقل، والالتزام بمبدأ الإمداد في الوقت المرن (JIT) وهو عماد التجارة الإلكترونية.

التخزين الحديث

يتمتع ميناء روتردام بعدد كبير من المخازن الجاهزة حسب نوعية البضائع بعد تفريغها من الحاويات، وتخزينها بالمخازن المناسبة، ويطبق الميناء نظام إدارة تخزين عالي المستوى، ويقوم بإصدار الفواتير الخاصة بصرف البضاعة، ويعمل على إخطار الزبائن بشكل مستمر على حالة بضائعهم المخزنة، أما بالنسبة للمستودعات فهي مستودعات جمركية أو موانئ جافة، وتوجد ثلاثة أنواع من المخازن، منها المخازن العامة التي تخدم العديد من الزبائن، ولكل منهم منتجات مختلفة، والنوع الثاني مخازن متخصصة، وتكون مخصصة لزبائن معينين من خلال خدمة زبون واحد فقط، والتي يتم فيها تداول أصناف سلع عديدة، ويمكن أن يدار من خلال الشركة نفسها، والنوع الأخير عبارة عن مخازن خاصة يتم فيها تداول صنف واحد من السلع، ولكن الزبائن متعددون من دول مختلفة.

إن الإحصاءات تعكس ذلك النجاح، إذ أن الميناء قد تداول ٨٢,٣ مليون طن متري من بضائع الصب الجاف في عام ٢٠١٦، وتداول في ذات العام ٢٢٣,٥ مليون طن متري من بضائع الصب السائل، بينما بلغت كميات بضائع الحاويات المتداولة من خلال محطات الحاويات في روتردام ١٢٧ مليون طن متري، وبلغت كميات البضائع المجزئة العامة ٢٨ مليون طن.

مناطق التوزيع

لقد قام ميناء روتردام بتطوير مفهوم التوزيع من خلال توفير جميع الخدمات التي تحتاجها الشركات، بما فيها الأنشطة التي تتعلق بنقل البضائع والأنشطة الإدارية، والأنشطة ذات القيمة المضافة، ونذكر بعض هذه المناطق:

■ ١٩٨٩م، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٥ هكتاراً، وتقع بالقرب من محطة حاويات Eemhaven، وتتميز بأن لها حلقة اتصالات ونقل كبيرة، وذلك من خلال الطرق البرية وبارجات النقل النهري.

■ منطقة التوزيع Maasvlakte : تعمل منذ بداية ١٩٩٨م، وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٥ هكتاراً، وقد أقامت معظم الشركات مخازنها عليها، كما أنها تقع بالقرب من محطة حاويات Eemhaven، حيث تخدم الناقلات الرئيسية عبرها، ويتم تداول الجزأ الرئيسي من الحاويات في ميناء روتردام منها.

■ منطقة التوزيع Bottlek : تحت التشغيل منذ عام ١٩٩٥م، وتبلغ مساحتها ٨٦ هكتاراً، وتقع بالقرب من محطة الحاويات Bottlek، حيث يتم تداول كميات كبيرة من المنتجات الكيميائية.

النظم الإدارية

وتعمل النظم الإدارية على جعل ميناء روتردام مركزاً لوجستياً عالمياً، وذلك من خلال اتباع عدة وسائل استراتيجية لتطوير الميناء ليرقى إلى المستوى المطلوب، حيث يعمل ميناء روتردام على خطط استراتيجية فعالة، وذلك لتوفير البنية الأساسية التحتية، وكذلك فإن التوسع في مساحة ظهير الميناء له دور كبير في تطوير محطات الحاويات، ومناطق التوزيع ومحطات البضائع العامة، والمحطات والمخازن الخاصة بالبترول ومشتقاته، وقامت هولندا بالتخطيط للتوسع المستقبلي للمناطق الحضرية التي تكون بها كثافة سكانية عالية، وكذلك العمل على بناء مدن جديدة تخدم مراكز التوزيع، والتخطيط المكاني للأماكن القريبة لمحطة الترانزيت لميناء روتردام، والتي تكون مزدهرة بالسكان.

النظم الجمركية

نتيجة للتطور في نظام الاتصالات الإلكترونية تم منح الشركات تراخيص خاصة بها لتقوم بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتخليص الجمركي، مما يساعد على التدفق السريع والفعال لكافة البضائع، وعمل ميناء روتردام على تقديم المزايا، فمثلاً: رسوم الواردات ليست في حاجة أن تسدد أو تدفع، طالما أن البضائع مازالت في المخازن، وكذلك عندما يتم نقلها لدولة أوروبية أخرى، ويحق للزبون أن يدفع رسوم الاستيراد في المكان النهائي لتسليم البضاعة ويوجد تعاون بين الجمارك ومقدم الخدمات اللوجستية، حيث يقوم بإعطاء كافة البيانات عن البضائع التي دخلت وخرجت من المخازن للجمارك، وذلك من خلال التعامل عن طريق الحاسب الآلي بواسطة الربط بشبكة المعلومات الإلكترونية، حيث يتم التصديق من قبل الجمارك خلال فترة زمنية قصيرة تستغرق عدة دقائق معدودة، وكذلك في حالة الكشف عن البضائع، فيجب على الجمارك أن يتواجد خلال ساعتين من إخطاره وإن لم يحضر ترسل البضاعة دون فحص الجمارك.

هيئة المنطقة الاقتصادية تطلق المرحلة الثالثة من ندواتها التعريفية في المحافظات



المتحدثون في الندوة التي عقدت بولاية صور

الدقم - الدقم :

والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين، والمشاريع الجاري تنفيذها، والاستثمارات التي استقطبتها الهيئة خلال السنوات الماضية وجهود الحكومة في إنشاء البنية الأساسية للمنطقة وهيئتها لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية. وعُقدت الندوة الثانية بفرع الغرفة في ولاية نزوى بمحافظة الداخلية في ١٤ مارس ٢٠١٨ فيما عُقدت الندوة الثالثة في فرع الغرفة في ولاية إبراء بمحافظة شمال الشرقية.

فرص متنوعة

وأكد صالح بن حمود الحسني مدير عام خدمات المستثمرين بالهيئة أهمية هذه الندوات في تعريف رجال الأعمال بما تتميز به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مناخ استثماري وما توفره من فرص متنوعة أمام المستثمرين. وقال في كلمة ألقاها خلال الندوة التي عُقدت بفرع غرفة تجارة وصناعة عمان بولاية صور إن هذا اللقاء يأتي بعد عدد من الزيارات التي قام بها رجال الأعمال بمحافظة جنوب الشرقية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال الفترة الماضية والتي اطلعوا خلالها على العديد من المشروعات بالمنطقة، موضحاً أهمية هذه اللقاءات في بحث مختلف القضايا المتعلقة بالاستثمار

أطلقت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في شهر فبراير المرحلة الثالثة من ندواتها التعريفية في محافظات السلطنة وذلك ضمن جهودها لزيادة الاستثمارات المحلية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتشجيع الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المنطقة.

وتعكس هذه الندوات عمق الشراكة بين هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وغرفة تجارة وصناعة عمان الرامية إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة بالسلطنة أمام أصحاب وصاحبات الأعمال وحث القطاع الخاص على توظيف استثماراته في البلاد.

وتسعى الهيئة من خلال هذه الندوات للوصول إلى أصحاب وصاحبات الأعمال أينما يكونون في مختلف محافظات السلطنة والالتقاء بهم وحثهم على الاستثمار في المنطقة، وذلك ضمن خطتها لزيادة الاستثمارات المحلية وتشجيع رجال الأعمال على توطئ مشروعاتهم في البلاد والاستفادة من الحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين.

وسلّطت المرحلة الثالثة من الندوات التعريفية التي انطلقت من ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية في ١٢ فبراير ٢٠١٨ الضوء على إجراءات الاستثمار والحوافز

تشجيع الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المنطقة

الندوات تركز على الفرص الاستثمارية المتوفرة وتدعو القطاع الخاص لتوظيف استثماراته في البلاد

تسليط الضوء على إجراءات الاستثمار والحوافز وبحث التحديات التي تواجه رجال الأعمال





الحضور في الندوة التي عقدت بولاية نزوى



مدير عام خدمات

المستثمرين

باليهية، نتطلع إلى

استفادة الشركات

العمانية من

التسهيلات المقدمة

وزيادة استثماراتها

في المنطقة



ناصر المعمري:

تقديم صورة

واضحة وشاملة عن

كيفية الاستثمار

في المنطقة

والاستفادة من

مميزاتها



فلاح الرقيشي:

الندوات التعريفية

فرصة سانحة

للتعرف على بيئة

العمل والفرص

المتاحة للمؤسسات

الصغيرة

والمتوسطة

التقدم للأعمال التي يمكن إسنادها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقديم صورة واضحة عن الاستثمار

من جهتهم أكد مسؤولو فروع الغرفة أهمية هذه الندوات في تعريف أصحاب وصاحبات الأعمال بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشروعات التي تشهدها المنطقة، وقال ناصر بن محمد المعمري نائب رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الشرقية إن هذه الندوات تقدم صورة واضحة وشاملة عن كيفية الاستثمار في المنطقة والاستفادة من مميزاتها المشجعة، وعبر عن سعادته بما تم عرضه في العروض المرئية عن المشاريع التي تم إنجازها والمشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة والتحول الجذري في تنمية المجتمع المحلي بالدقم. وقال فلاح بن أحمد بن محمد الرقيشي مدير فرع الغرفة بمحافظة الداخلية: تعد هذه الندوات فرصة سانحة للتعرف على بيئة العمل والفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكافة قطاعاتها خصوصا في هذه الفترة التي تشهد اكتمال المرافق بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وزيادة جاذبية المنطقة بحكم استقطاب المستثمرين من مختلف دول العالم وحاجتهم إلى خدمات لوجستية.

وكانت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد أطلقت ندواتها التعريفية بمحافظات السلطنة في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٤، ثم نظمت في عام ٢٠١٥ المرحلة الثانية من حملتها الترويجية المحلية التي شملت محافظات مسندم والبريمي والظاهرة والداخلية وظفار وشمال وجنوب الباطنة.

في المنطقة وإذا كانت هناك أي تحديات تواجه رجال الأعمال تجاه الاستثمار في الدقم.

ونوه في كلمته بما تضمه المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من فرص استثمارية متنوعة، وقال إن الهيئة قامت خلال السنوات الماضية بإعداد مجموعة متكاملة من التشريعات التي تسهل إجراءات الاستثمار في المنطقة، ونتطلع إلى استفادة الشركات العمانية من هذه التسهيلات وزيادة استثماراتها في المنطقة.

عروض مرئية

وفي العرض المرئي الأول قال يوسف الرئيسي أخصائي الترويج والاستثمار بالهيئة إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتمتع بالعديد من مزايا الاستثمار كالموقع الجغرافي وقربها من الأسواق الاستهلاكية الكبرى وتوفر المساحات الكبيرة لتنفيذ مشروعات متنوعة في مختلف القطاعات، وكذلك سهولة ربط المنطقة بالأسواق المحلية والعالمية من خلال ميناء الدقم أو مطار الدقم أو شبكة خطوط النقل البري.

أما العرض المرئي الثاني فقد سلط الضوء على المكونات الرئيسية للمخطط الحضري الجديد للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، واستعرض المهندس حسين بن علي الزدجالي مدير مشاريع البنية الأساسية بالهيئة أبرز المشاريع بالمنطقة كميناء الدقم والمطار والوحوض الجاف ومصفاة الدقم والمدينة الصناعية الصينية ومشاريع الطرق والعديد من المشاريع الأخرى، كما تطرق في العرض المرئي الذي قدمه إلى إجراءات المناقصات وكيفية التقدم لها وآلية الإسناد، مستعرضا كذلك إجراءات



ندوة ولاية إبراء

وفد من مجلس الأعيان الأردني يطلع على الفرص الاستثمارية بالدقم



مسقط - الدقم

استقبل معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مارس ٢٠١٨ وفد الجانب الأردني في لجنة الصداقة البرلمانية بين مجلس الدولة العماني ومجلس الأعيان الأردني برئاسة معالي نايف الحديد، وذلك بحضور المكرم محمد بن حمد المسروري رئيس الجانب العماني في اللجنة.

ورحب معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالوفد، مؤكداً عمق العلاقات التي تربط بين السلطنة والمملكة الأردنية الهاشمية، والآفاق الرحبة للتعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والاستثمارية. وأشار معاليه إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية، وتوفر تسهيلات كبيرة للمستثمرين بغية جذب الاستثمارات للمنطقة التي تتمتع بالعديد من المزايا النسبية والتنافسية التي تؤهلها لأن تصبح محطة إقليمية للنقل البحري وبوابة إمداد لوجستي

وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، وتنمية محافظة الوسطى، إضافة إلى المزايا والحوافز التي تقدمها الهيئة لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في المنطقة، كما تطرق العرض المرئي إلى المشاريع الاستثمارية القائمة في الدقم كالحوض الجاف وميناء الدقم والمصفاة والمطار والمجمعات السكنية والتجارية والمشاريع السياحية.

لمنطقة الخليج. وبين معاليه أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتميز بتنوع الاستثمارات ما بين المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية، الأمر الذي يؤهلها لتكون نموذجاً للمدن الاقتصادية المتكاملة. واطلع الوفد على عرض مرئي تضمن استعراضاً للأهداف الوطنية لإنشاء المنطقة ومن أبرزها: تنويع مصادر الدخل الوطني،

إعلاميون وفنانون تشكيليون يزورون الدقم



الدقم - الدقم

نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم زيارة تعريفية إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لعدد من كتاب الأعمدة الصحفية والفنانين التشكيليين للتعرف على البيئة الاستثمارية والسياحية بالمنطقة وما تشهده من مشاريع متنوعة في مختلف القطاعات.

وشملت الزيارة حديقة الصخور التي تعتبر موقعا جيولوجيا وسياحيا تشتهر به الدقم، وتعرف الكتاب والفنانين التشكيليين خلال الزيارة على مميزات هذه الصخور التي تشكلت في مراحل زمنية متباعدة، وأبدوا إعجابهم بهذا الموقع التاريخي وما يشكله من أهمية جيولوجية وسياحية.

كما شملت الزيارة مصفاة سيباسك وتعرفوا على أهمية المصفاة ومنتجاتها ومراحل العمل في المشروع، كما اطلعوا كذلك على الأشكال الفنية التي تم إنتاجها باستخدام الحديد الخردة المتبقي بعد أعمال الإنشاءات، وأبدوا إعجابهم بما تم إنتاجه من أشكال فنية متنوعة، معبرين عن رغبتهم في قيام الشركات الأخرى بالاستفادة

كما تعرفوا على العديد من المشاريع الأخرى التي تشهدها المنطقة. وجاءت الزيارة ضمن جهود الهيئة لتعريف مختلف شرائح المجتمع بما تشهده المنطقة الاقتصادية من مشاريع متنوعة وما تقدمه من مزايا وحوافز للمستثمرين.

من الحديد المتبقي بعد أعمال الإنشاءات في إنتاج مجموعة من الأعمال الفنية التي تضي مظهرها جمالياً في المواقع التي توضع فيها. كما قام المشاركون بزيارة الحوض الجاف واستمعوا إلى شرح عن الأعمال التي يقدمها،

دراسة بحثية حديثة تؤكد:

التشريعات المنظمة للعمل والاستثمار بالدقم من أفضل الأنظمة القانونية في السلطنة



مستط - الدقم

خلصت دراسة بحثية حديثة إلى أن التشريعات المنظمة للعمل والاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعد من أفضل الأنظمة القانونية في السلطنة.

وقالت الباحثة أزهار بنت خليفة الصبحية في الدراسة التي حصلت من خلالها على درجة الماجستير في القانون التجاري من جامعة السلطان قابوس إن الأنظمة التشريعية التي تنظم عمل المناطق الحرة في السلطنة تتشابه إلى حد كبير في الكثير من المواد المنظمة فيها للمزايا والحوافز والتسهيلات والضمانات القانونية التي تقدمها إلا أن التشريعات المعمول بها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعد الأفضل.

وأوضحت في الرسالة التي جاءت تحت عنوان «النظام القانوني للمناطق الحرة في سلطنة عمان ودوره في جذب الاستثمار .. المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموذجا» أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار والإعفاءات الضريبية والحوافز والضمانات القانونية الممنوحة للشركات الاستثمارية داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مؤكدة أنها تعد عاملا مهما من عوامل جذب وزيادة الاستثمارات فيها.

وأشرف على الرسالة الدكتور صالح بن حمد البراشدي الأستاذ المساعد بكلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس، وتعد الدراسة التي تمت إجازتها في ديسمبر ٢٠١٧ أول دراسة من نوعها تناقش النظام القانوني للمناطق الحرة في السلطنة ودوره في جذب الاستثمار وخاصة ما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهدفت

إلى دراسة النظام القانوني للمناطق الحرة في السلطنة وبشكل خاص المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال تحديد ماهية المناطق الحرة وأنواعها وبيان خصائصها وأهدافها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة وتحديد المعوقات والمشكلات التي تواجه إنشاء المناطق الحرة وتوضيح الفروقات بينها وبين غيرها من النظم المشابهة لها، كما هدفت الدراسة البحثية إلى دراسة دور التراخيص والإعفاءات الضريبية والحوافز والضمانات القانونية للشركات الاستثمارية داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تشجيع وجذب الاستثمارات إليها وتوضيح آليات تسوية المنازعات الاستثمارية في المنطقة.

واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي لتوضيح طبيعة المناطق الحرة، وأنواعها، وخصائصها، وعلى المنهج التحليلي لأجل توضيح وإبراز دور التشريعات القانونية في تسهيل وجذب الاستثمارات، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لعمل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتحليل مجموعة من المعطيات والإحصائيات المتوفرة لهذه الدراسة.

بحث واقع النظام القانوني والتشريعي

وقالت أزهار بنت خليفة الصبحية إن إشكالية الدراسة تكمن في بحث واقع النظام القانوني والتشريعي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومدى ملاءمته لمتطلبات الاستثمار الأجنبي والمحلي وبيان أوجه القصور في النصوص القانونية ذات العلاقة في هذا الجانب ومدى مساهمة هذه القوانين في جذب

أزهار الصبحية:

علاقة قوية
بين الاستثمار
والإعفاءات
الضريبية
والحوافز
والضمانات
القانونية
الممنوحة للشركات
الاستثمارية
بالدقم

الدراسة تبحث

واقع النظام

القانوني

والتشريعي

للمنطقة

ومدى ملاءمته

لمتطلبات

الاستثمار

الأجنبي والمحلي

نصوص عديدة

تؤكد اهتمام

المشرع العماني

بتوفير الضمانات

القانونية اللازمة

للمستثمرين



تقدمها المناطق الحرة، وتوفر الخدمات العامة، والبنية الأساسية، والمقومات التشريعية ووضوح وانسجام القوانين والتشريعات، ومدى توفر المواد الأولية، ومصادر الطاقة والموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وكفاءة الجهاز الإداري والجمركي على الرقابة، والقضاء العادل المتخصص، وغيرها من العوامل التي تسهم في نجاح المنطقة الحرة. مشيرة إلى أن عمل ونظام المناطق الحرة يتشابه مع غيره من النظم الأخرى المشابهة والقريبة منها في بعض الجوانب إلا أنها تختلف معها في جوانب أخرى، كالأسواق الحرة ونظام الدورباك (رد الضريبة)، ونظام البضائع العابرة (الترانزيت)، ومناطق التجارة الحرة، ونظام الإلغاء أو الإعفاء المؤقت.

خصائص المناطق الحرة

وقالت إن المناطق الحرة تتميز بخصائص مميزة عن بقية أقاليم الدولة منها: المساحة الجغرافية المحددة، والموقع المتميز، والعزل الجمركي عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، وخضوعها للسيادة الكاملة للدولة المضيفة، وتمتعها بإعفاءات وحوافر وضمانات وتسهيلات ضريبية وجمركية وإدارية متميزة وخاصة بها، وغيرها من الخصائص التي تميزها عن باقي إقليم الدولة. إلا أنها رأت أن المشرع العماني لم يورد تعريفاً خاصاً وشاملاً للمناطق الحرة أو تعريفاً للمنطقة الاقتصادية الخاصة بشكل صريح وواضح ولم يميز بينها من ناحية المفهوم القانوني وإنما نص على طريقة إنشائها فقط، مشيرة إلى أن النتائج التي توصل إليها البحث تشير إلى وجود خلط عند البعض حول الفرق

الاستثمارات إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وأكدت اهتمام المشرع العماني بتوفير الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين من أجل توفير بيئة مناسبة ومستقرة للاستثمار وحمايته من المخاطر السياسية (غير التجارية)، مشيرة في هذا الصدد إلى النصوص المتعلقة بعدم جواز التأميم، وعدم جواز الحجز على أصول الشركة العاملة ومصادرة أي منها أو فرض الحراسة عليها أو التنفيذ عليها إلا بموجب حكم قضائي، وعدم جواز نزع الملكية للمنفعة العامة إلا بناء على تعويض عادل. وقالت إن الهدف من هذه الضمانات هو تشجيع الاستثمار وطمأننة المستثمر أن أمواله آمنة وغير معرضة للمخاطر غير التجارية وأن القانون قد كفل وضمن هذه المخاطر.

إلا أنها أشارت إلى أن المشرع العماني لم يورد صراحة في التشريعات المنظمة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نصاً قانونياً خاصاً ينظم آلية تسوية منازعات الاستثمار التي تحصل بينها وبين المستثمر أو بينها وبين مستثمر آخر، وغيرها من المنازعات والخلافات التي قد تنشأ في المنطقة.

عوامل نجاح المناطق الحرة

وناقشت الدراسة أسباب نجاح المناطق الحرة، مؤكدة أن أهم عوامل نجاح المناطق الحرة وضمان استمرارها وبقائها في ظل التنافس العالمي والاقتصادي بين الدول وبين المناطق الحرة نفسها هو: الموقع الجغرافي المناسب الذي يؤدي إلى سهولة الوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية، والاستقرار السياسي واستتباب الأمن، والإعفاءات والحوافر التي



الموقع الجغرافي
والاستقرار
السياسي
والإعفاءات
والحوافر والبنية
الأساسية وتوفير
الخدمات أهم
عوامل نجاح
المناطق الحرة

الدراسة تؤكد
ضرورة تشجيع
المواطنين
على العمل في
المشاريع المقامة
في الدقم وزيادة
نسبة التعمين

الدراسة
تدعو للترويج
الاقتصادي
للمنطقة
وتوضيح الحوافر
والتسهيلات
والضمانات
الاستثمارية

هيئة المنطقة
الاقتصادية
الخاصة بالدقم
أداة رئيسية
وفعالة في جذب
الاستثمارات
المحلية
والأجنبية



استقطاب

الاستثمارات

الصناعية يساهم

في تحقيق

أهداف المنطقة

في التنمية

الاقتصادية

والاجتماعية



الدراسة تدعو

إلى التركيز

على تشجيع

الاستثمار في

القطاع السياحي

والاستفادة

من المقومات

السياحية

المتوفرة

بالمنطقة



الاستمرار

في مراجعة

وتطوير القوانين

والإجراءات

الحكومية

التنظيمية

يؤدي إلى سهولة

تأسيس المشاريع

الاقتصادية

المنطقة، حيث تعد هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أداة رئيسية وفعالة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بتهيئة البنية الاستثمارية المناسبة والمتطورة، من خلال معالجة الخلل والسلبات المتعلقة بتلك البيئة، والعمل كذلك على تسويق منتجات المشاريع الاستثمارية إقليمياً وعالمياً لتحقيق التنوع والتعدد في الأسواق وعدم التركيز على أسواق محددة فقط، وزيادة المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، للتعريف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتسويقها .

استقطاب الاستثمارات الصناعية والسياحية

ودعت الدراسة إلى التركيز على جذب واستقطاب الاستثمارات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية التي تساعد على زيادة دور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمحلية. كما دعت إلى التركيز على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي في المنطقة لتوفر مناطق سياحية مختلفة ومتنوعة ولقربها على شواطئ البحر وتنوع وتميز الصخور والمناطق الصحراوية والأودية فيها.

وأكدت ضرورة الاهتمام بتفعيل دور الدراسات والبحوث العلمي في المنطقة من كافة النواحي والاهتمام بجودتها والأخذ بتوصياتها، والتركيز على نوعية العقود الاستثمارية المراد إبرامها، من حيث قيمتها المضافة واستخدامها للموارد والكفاءات البشرية المحلية.

مراجعة وتطوير القوانين

وأوضحت الباحثة أن الاستمرار في مراجعة وتطوير القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية يؤدي إلى سهولة تأسيس المشاريع الاقتصادية المختلفة فيها، وحفظ حقوق المستثمرين من خلال الضمانات القانونية المنصوص عليها في تشريعاتها المنظمة للاستثمار؛ وقالت إن جميع هذه الأمور تمثل عوامل مهمة في جذب الاستثمارات بمختلف أنشطتها، فمن الضروري ضم جميع التشريعات واللوائح والقواعد التنظيمية التي تحتوي على الضمانات والحوافز والمزايا والتسهيلات للمستثمر في قانون أو لائحة مستقلة واحدة، بدلاً من أن تكون هناك عدة قوانين أو لوائح وقرارات منظمة للاستثمار في المنطقة وذلك منعا للازدواجية والتكرار في النصوص والأحكام القانونية ومنعا لتشتيت المستثمر في أكثر من لائحة .

بين المنطقة الحرة والمنطقة الاقتصادية الخاصة، إلا أن الباحثة ترى بأنه لا يوجد فرق بينهما وذلك بالنظر إلى الطبيعة والفلسفة القانونية والاقتصادية للمنطقة الحرة وإنما فقط اختلاف وتعدد في المسميات.

تشجيع المواطنين على العمل في المنطقة

وخلصت الدراسة البحثية إلى عدد من التوصيات من بينها: ضرورة تشجيع المواطنين على العمل في المشاريع المقامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وزيادة نسبة التعمين المقررة للشركات، وذلك من خلال توفير الخدمات الضرورية والأساسية والترفيهية في المنطقة، وزيادة نسبة الأجور وكذلك الإسراع في إنشاء سكة الحديد التي تعد وسيلة نقل مريحة وأمنة وسهلة بين مختلف مناطق السلطنة وبين منطقة الخليج العربية، والتي تعد عاملاً مشجعاً للمواطن في الانتقال للعمل في المنطقة، إذ إن البعد المكاني للمنطقة نسبياً عن العاصمة ولعدم توفر وسيلة نقل سريعة ورخيصة تساعد العامل على سهولة التنقل بين المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمنطقة التي يقطن فيها، وفي المقابل ضرورة تدريب المواطنين العاملين في المنطقة على الخبرات الإدارية والفنية التي يطلبها العمل من خلال توفير مراكز في المشاريع الاستثمارية المقامة في المنطقة مختصة بالتأهيل والتدريب للأعمال التي تمارسها وذلك حتى يكون هناك توازن بين متطلبات الشركات الاستثمارية التي تعاني من نقص الخبرات الإدارية والفنية وعدم استقرار العمالة في نشاط استثماري معين لفترات طويلة، وبين تحقيق أهداف الدولة في تشغيل القوى العاملة الوطنية في المنطقة وجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منطقة مأهولة بالسكان، مما يساعد بالتالي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل وتنشيط القطاع السياحي في المنطقة وتنشيط حركة التجارة فيها.

الترويج الاقتصادي للمنطقة

كما أكدت الدراسة أهمية العمل على الترويج الاقتصادي للمنطقة بشكل مكثف وكبير وبطرق فعالة وبمختلف وسائل التسويق المتاحة داخلياً وخارجياً وبأكثر من لغة وتشجيع المواطنين على الاستثمار فيها وتوضيح الحوافز والمزايا والتسهيلات والضمانات الاستثمارية التي تمنح للشركات التي تستثمر داخل

توظيف «خردة الحديد» في إنتاج أعمال فنية مستوحاة من الطبيعة العمانية



الدقم - الدقم :

المستوحاة من الفنون والتراث العماني.
وتعد شركة سيباسك عمان استثمارا مشتركا من قبل
مستثمرين من السلطنة وجمهورية الهند، ويهدف
المشروع لإنتاج حامض السيباسك الذي يستخرج من
زيت الخروع ويدخل في العديد من الصناعات الكيماوية
وصناعات البلاستيك والأدوية، كما يستخدم أيضا كمادة
وسيلة في صناعة المطهرات والدهانات والعطور،
ويعتبر المنتج ذا أهمية اقتصادية عالية ويؤدي إلى
تشجيع قيام العديد من الصناعات، وتبلغ التكلفة
الاستثمارية للمرحلة الأولى من المشروع الذي يقام
بتمويل من ميثاق للصيرفة الإسلامية حوالي ٢٤ مليون
ريال عماني.

وأعربت كنان آشر (Kanan Asher) التي تعمل
مصممة للمناظر الطبيعية لمشروع سيباسك عمان
والتي أشرفت على إنتاج هذه الأعمال عن إعجابها بما
تم إنجازه خلال الورشة التي استمرت ١٨ يوما، وقالت:
عندما زرت الدقم وجدت العديد من بقايا الحديد
الخردة فاقترحت على الرئيس التنفيذي للشركة براديب
ناير إيجاد عمل فني باستخدامها خصوصا ان المنطقة

قامت شركة سيباسك عمان - وهي إحدى الشركات
العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم -
بالتعاون مع مجموعة من الفنانين من السلطنة والهند
بتوظيف الحديد الخردة المتبقي بعد أعمال الإنشاءات
في إنتاج أعمال فنية مستوحاة من الطبيعة والفن
والتراث العماني.

وقالت الشركة إن التفكير في إنتاج هذه الأعمال
جاء بهدف الاستفادة من الحديد المتبقي بعد أعمال
الإنشاءات في إنتاج أعمال فنية بدل التخلص منه
كخردة.

وأوضحت الشركة أنها عندما قررت تنفيذ هذا العمل
شاركت الموظفين في أفكارها وتم اقتراح العديد من
النماذج التي تم رسمها في البداية ثم تنفيذ العمل بعد
ذلك.

وبلغ عدد الأعمال الناتجة عن الورشة حوالي ٢٠ عملا
فنيا مستوحاة من الطبيعة كالخيل والصقر والإبل
والفراشات بالإضافة إلى عدد من الأعمال الأخرى

تنفيذ الأعمال
خلال ١٨ يوما
بمشاركة فنانين
من السلطنة والهند

٢٠ عملا فنيا
تستلهم الطبيعة
والفنون والتراث
العماني





أثناء تكريم الفنانين المشاركين



كنان آش: استطعنا إنتاج أعمال فنية متقنة تم تكوينها بطريقة جميلة واحترافية وبألوان جذابة

شركة سيباسك عمان: الأعمال المنفذة تستهدف إيجاد قيمة فنية للحديد المتبقي بعد اكتمال الإنشاءات



كنان آش

الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة سيباسك عمان بتكريم الفنانين المشاركين في تنفيذ الأعمال الفنية وذلك في حفل أقيم بمقر الشركة في الدقم بحضور معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسعادة اندرا ماني بانداي سفير جمهورية الهند المعتمد لدى السلطنة والشيخ هلال بن خالد المعولي رئيس مجلس إدارة شركة سيباسك عمان.

جديدة ولا توجد بها أعمال فنية كبيرة وواضحة، هذه الكميات من الحديد لا تصلح للاستخدام مرة أخرى وبإمكاننا تحويلها إلى أعمال فنية جميلة وقد استحسن الفكرة وأتاح لنا تنفيذها على أرض الواقع.

وأضافت: بعد ذلك بدأنا في التخطيط واقتراح بعض الموضوعات الفنية، ثم بدأنا العمل مع عدة فنانين متخصصين في استخدام الخردة لإيجاد أعمال فنية تجسد معاني مختلفة وأخذنا، استغرق المخيم الفني ١٨ يوما فقط وشارك فيه فنانون عمانيون وتسعة فنانين من الهند كما ساعدنا ١٠ مساعدين من الشركة نفسها لرفع بعض الأثقال بواسطة معدات الشركة وذلك بهدف إنجاز العمل في وقت أقل. هذه الأعمال تتطلب وقتا أكبر قد يمتد من ٣٠ إلى ٤٠ يوما ولكن باصرار الفنانين استطعنا إكماله في ١٨ يوما.

وأبدت كنان آش فخرها بالأعمال التي تم إنجازها، وقالت إن هذه الأعمال متقنة وتم تكوينها بطريقة جميلة واحترافية مع إضفاء ألوان جذابة عليها كي تعطي رونقا وانطباعا إيجابيا يحفز العاملين بالمشروع على العطاء وبذل المزيد وهم يرون هذه الأعمال صباح كل يوم هنا في الدقم.

تكريم الفنانين المشاركين

وتقديرا لما تم إنجازه قامت هيئة المنطقة





محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

مشاهدات

(١)

في زيارتي الأخيرة إلى الدقم شدني التصميم البديع لعدة محلات متجاورة افتتحت حديثاً. عندما دخلت الأول وجدت مليئاً بالمنتجات الغذائية الكورية. سألت البائعة عن ذلك فقالت: لا نبيع سواها. نتوقع أن تحظى بإقبال جيد في الصيف المقبل.

المحل الثاني كان مطعماً للمشاي العربي والثالث كان مطعماً متخصصاً في البرجر الذي انتشر بشكل كبير في مختلف أرجاء السلطنة، وبالقرب من هذه المحلات الثلاثة رأيت مكتبين لإيجار السيارات يحملان كذلك تصاميم جذابة.

هذه المحلات بتصاميمها الحديثة ومحتوياتها تشير إلى التغير الذي تشهده الدقم وقدرتها على استيعاب ثقافات متنوعة وتلبية طموحات سكانها وآمالهم.

(٢)

في محطة تعبئة المياه الصالحة للشرب سألت أحد الجالسين؛ عن الازدحام. قال إنه طبيعي بل إن عدد الناقلات هذا اليوم قليل مقارنة بما نشهده في أغلب الأيام. المحطة تقدم خدمات كبيرة لمدينة الدقم ولا تغلق أبوابها حتى في الليل.

النمو العمراني والسكاني وازدياد أعداد المشاريع يرفع الطلب على الكثير من المنتجات والخدمات بالمنطقة. وهذا الازدحام يعكس جانباً من هذا النمو.

(٣)

كثيرون ممن يزورون الدقم لأول مرة يُعجبون كثيراً بما تتميز به المنطقة من شواطئ مميزة وهواء نقي ومناخ معتدل رائع خاصة في أوقات المساء، ويستغربون من عدم وجود أنشطة سياحية توظف هذا الجمال في مشاريع متنوعة تجتذب أعداداً متزايدة من السياح، وخلال زيارتهم إلى الدقم أبدى صحفيون وفنانون تشكيليون يزورون الدقم للمرة الأولى استغرابهم من عدم استغلال القطاع الخاص لهذا الثراء السياحي بإقامة أنشطة سياحية تضيف مزيداً من البهجة على هذه المنطقة المتفردة في جمالها الطبيعي.



هذه المحلات بتصاميمها الحديثة ومحتوياتها تشير إلى التغير الذي تشهده الدقم وقدرتها على استيعاب ثقافات متنوعة وتلبية طموحات سكانها وآمالهم.